

الفكر العربي
وسيرة النصن

مُنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥ (+٩٦٢-٦)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (+٩٦٢-٦)

E-mail: atf@atf.org.jo
URL: www.atf.org.jo
facebook.com/atf.jordan
twitter.com/atf_jordan

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية

الإشراف العام: د. الصادق الفقيه

المتابعة والتنسيق: كايد هاشم

الإخراج الفني: ميساء خلف

خطوط الغلاف: صالح نَسْبُ



مَنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

إصدار خاص (٨)

أحسن بن طلال
الفكر العربي
وسيرة النهضة

هدية من مجلة

المنتدى

توزع مع العدد (٢٥٦)

نيسان/إبريل ٢٠١٣

المحتويات

- تقديم ٥
- الفكر العربيّ من التكيّف إلى الاستشراق ٩
- الفكر العربيّ بين الثابت والمتحوّل ٣١
- في اللغة والفكر ٤٧
- الملاحق ٦١
- الملحق (١): مُنتدى الفكر العربيّ ماذا بعد سنته الفضيّة؟ ٦٣
- الملحق (٢): نحو استراتيجية مستقبلية لمنتدى الفكر العربيّ
للسنوات الخمس المقبلة ٦٧
- الملحق (٣): مطبوعات المنتدى ٧٢

نُفُوسٌ

يَشْرُفُ المنتدى ومجلته بأن يُقدِّمًا إلى القراء عامةً، والمتقنين والمعنيين بالشؤون الفكرية خاصَّةً، ولا سيما من الأجيال العربية الشابة الناهضة، هذا الإصدار الجديد: «الفكر العربي وسيرورة النهضة»، من ثمرات فكر ورؤى وبصيرة المفكر سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، المنطلقة بوعي التجديد ومنهجيته والمسؤولية الأخلاقية للفكر، وبروح استشراافية نحو مستقبل يليق بالكرامة الإنسانية لمواطننا العربي.

إنَّ سؤال المستقبل - كما يقول سموه - وضرورة أن تشمل الإجابة عليه بُعدًا معرفيًا وفلسفيًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وتاريخيًا في إطار من الوعي الكلي بالقضايا المصيرية، هو جوهر إشكالية النهضة وإعادة بناء المشروع الحضاري العربي، وهو السؤال الأساسي المطروح في استراتيجية منتدى الفكر العربي، منذ تأسيسه وفيما سيأتي من الأعوام، باعتباره منبرًا حرًا للإسهام في بلورة فكر عربي مُعاصر موجّه لحركة الحياة، يعمل على المشاركة من موقعه في تنظيم مصلحة الأمة الحاضرة والمستقبلية بحكمة التدرُّج ومراعاة متطلبات كل مرحلة بعد تشخيصها بدقة.

وهذه الفصول الثلاثة التي اخترناها من فيض أحاديث سموه ومحاضراته وكلماته خلال السنوات الست الأخيرة وملحقاتها من وثائق منتدى الفكر العربي؛ أي منذ كان إعلان المنتدى - في مطلع عام ٢٠٠٦ - عن تطوير رسالته بالربط بين الفكر والمواطنة تأكيدًا لدور المجتمع المدني واستجابة للتغيرات المتسارعة في عالمنا؛ تمثل خلاصة المعالم الرئيسية التي يعبر فيها من خلال أنشطته المختلفة عن رؤيته الشمولية في تعزيز التحقُّق الإبداعي للفكر العربي المعاصر إزاء تحديات النهضة المنشودة والواقع المُثقل بالإخفاقات.

وكلّ ذلك يُلزمنا بضرورات التكيّف نحو إنتاج النهضة الجديدة، دون انقطاع عن المكوّن التاريخيّ للنهضة أو مقاطعته، لكن دون الاستغراق في الماضي والجمود في محطّات فائتة والزهد في الحاضر، وإنما بمحاولة التقدّم إلى الأمام على أسس من التخطيط الاستشرايّي القادر على الإيفاء بالحاجات الحقيقية للمشروع المستقبليّ والنهوض الشامل. فإيماننا أنّ النهضة عمليّة مستمرّة (سيرورة) ينبغي أن لا تنقطع في الفعل والجهود العقلية، وإنّ أصابتها الانتكاسات والتراجع في بعض الحقب الماضية.

والله من وراء القصد.

د. الصادق الفقيه

الأمين العام لمندى الفكر العربيّ

رئيس هيئة تحرير مجلة «المندى»

(١)

الفكر العربي
من النكف إلى الاستشراق

الفكر العربي من التكييف إلى الإستشراق^(*)

أعود في البداية إلى مدينة فاس، مدينة الحضارات، مستذكراً خطاب الإمام إدريس الأكبر، الذي يقول: «هذه دعوتي العادلة غير الجائرة، فمن أجابني فله ما لي، وعليه ما عليّ، ومن أبى فحظه أخطأه، وسيرى ذلك عالم الغيب والشهادة أني لم أسفك له دمًا، ولا استحللت محرماً. ولا مالاً». فما أعدلها من دعوة.

نحن نتحدث عن الأخلاق والفضيلة، فلا بد من التذكير بأن الفكر العربي واكب الكثير جداً من الأحداث والتطورات. وقد مرّ في مسيرة تكيّفه مع الوقائع والنوازل، بمراحل عديدة، أتسم بعضها بردّات الفعل، وصوّب بعضها النظر إلى المعالجات الممكنة للمشكلات القائمة. وانبرى للمهمة مفكّرون أفذاذ، لهم قيمتهم الكبيرة وتأثيرهم الفاعل في عالمنا العربي المعاصر؛ بعضهم امتداد، أو تفريع لبعض الاتجاهات الفكرية القومية، التي حاولت بناء مدارس سياسية نخبوية وجماهيرية، وبعضهم صاحب رؤية ذات خصوصية متميزة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد عبده في الفكر الإسلامي المستنير، ورشيد رضا وموقفه الإصلاحية، وجمال الدين الأفغاني ونظراته الاستيعابية للمكوّن الإسلامي، وقسطنطين زريق

(*) نصّ المحاضرة التي ألقاها سموه في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بمدينة فاس في المملكة المغربية، مطلع تموز/يوليو ٢٠١٢ - بتحرير طفيف - .

الذي مثل الاتجاه العقلاني الحدائفي في الفكر القومي، وطه حسين أبرز من عبّر عن التنوير العقلاني الليبرالي، خاصة في المجال الثقافي (واسمحوا لي أن أضيف هنا أنني من الذين يؤمنون بقاء حكمة الإشراق للإمام السهروردي، والتواصل مع العالم الإسلامي والأمة بمفهومها الواسع. وأنا لا أوّمن بما يسمّى «حوار الديانات»، وكيف يكون ذلك والديانات عقيدة وإيمان، لكنني أوّمن بحوار «أتباع الديانات». وأقول عندما نتحدث عن تقاليدنا وحكمة الإشراق فإنّ مشرقنا هو مغربكم، ومغربكم هو مشرقنا).

ونتذكّر في هذا المجال علال الفاسي ممثلاً للفلسفة التعادلية العقلانية الإسلامية، وعلي عبد الرازق في تعبيره عن العقلانية السياسية والامتداد المستتير لفكر محمد عبده، وأنطون سعادة الذي عبّر عن الفلسفة «المادروحية» أي المادية والروحانية، وعبدالرحمن بدوي وتعبيره عن الفلسفة الوجودية، وعزيز الحبابي، ورينيه حبشي في تعبيرهما عن الفلسفة الشخصية، ويوسف مراد صاحب المنهج التكاملي، وعثمان أمين صاحب الفلسفة الجوانبيّة - ونحن نتحدث اليوم عن الإنترنت internet، فأقول ماذا عن الفلسفة الجوانبيّة innernet. وهناك أيضاً يوسف كرم صاحب الفلسفة التومائية الجديدة، وحسين مروّة، والطيب تيزيني، وصادق جلال العظم، في تعبيراتهم عن العقلانيّة الماديّة الجدليّة، وفؤاد زكريا وتعبيره عن الفكر العقلاني الموضوعي، وحسن حنفي وتعبيره عما يسمّيه هو اليسار الإسلامي، وأخيراً حسن البنا الامتداد الفكري الإسلامي لرشيد رضا والداعية للفكر الإسلامي السياسي الحركي، رغم محاولاته المختلفة للتأسيس النظري الذي يتيح الامتلاك المعرفي لحقائق الواقع وضروراته ومستجداته واحتياجاته وحركته المستقبلية.

لقد عمّدت أغلبية المدارس الفكرية العربية إلى ترسيخ الواقع القائم وإعادة إنتاجه، رغم ما اجتهد فيه البعض من أعمال الرؤية النقدية للتراث، التي جعلت من التراث موضوعاً رئيسياً للدراسة والتحليل والتقييم - وأضيف هنا أن تراثنا اليوم مهّد من جانب ثلاثة: الطّغاة، والغزاة، والغلاة - لكن هذه الرؤية النقدية أفرزت اتجاهات وتيارات فكرية جديدة ومشاريع فكرية لعدد من الباحثين العرب، ويقف على رأس هذه المشاريع في المشرق: حسين مروّة، وحسن حنفي، ومحمد جابر الأنصاري، وأدونيس، والطيب تيزيني، وفي المغرب محمد عابد الجابري، وعبد الله العروي، وطه عبد الرحمن.

لكن أين التيارات الفكرية العربية التي تعبّر عن شعور «الشباب»؟ صحيح أننا تكبركم سنًا لكننا نتجدد مع تجديدكم. وأضيف نحن بحاجة إلى (١٠٠) مليون فرصة عمل لجيل الشباب من سنّ ١٥-٢٥ عامًا، لكن الأهم أن يكون العمل حفاظًا على كرامة الإنسان. فالحديث يجب أن لا يكون فقط عن سدّ الفجوة في الميزانية وإنما سدّ الفجوة في الكرامة الإنسانية.

عندما بادرنا إلى تأسيس منتدى الفكر العربي، قبل أكثر من واحد وثلاثين عامًا، في عام ١٩٨١، كان هدفنا وهاجسنا هو حاجة العالم العربي إلى مركز فكري يضم نخب المفكرين العرب، بهدف تمكينهم من مساعدة صنّاع القرار لمعالجة التحديات التي يواجهها العالم العربي، والمساهمة في صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ولا أنسى في القمة العربية الاقتصادية التي عُقدت في عمّان «قمة الوفاق والاتفاق»، التي انتهت - للأسف - بالنفاق عند الفراق، أنني كُلفت من جانب أخي الراحل الملك الحسين، رحمه الله، في التجوال على رؤساء الدول، فقال لي أحدهم: الآن وقت القيلولة. فقلت له: إن الدولة العربية بمفهوم عبد الرحمن ابن خلدون انتهت في القرن الثامن، وبعد قرون من القيلولة هلا بحثنا عن الإفادة من نصف

ساعة؟ لقد وجدت أن الإرادة العربية ما تزال في قيلولة، والمحافظة السيادية العربية تُدار من قبل الأجانب. أين نحن من سؤال «مَنْ أنا؟»، السؤال عن «مَنْ أنتم؟»، وقد وجدت الآثار الكاملة لجدي الملك عبدالله وفيه كتاب بعنوان «مَنْ أنا؟»، وأضيف لمن أنتمي؟ وأين أفق من المستقبل؟

لا بد لنا أن نبدأ بالصدق مع الذات والصدق مع الآخر والمحيط. وموضوع الحمى هو أوسع من الاحتباس الحراري، فكلمة «الحمى» هي من اللغة الأكادية وتعني «المحبة»، وقد دخلت إلى قاموس اللغات الحيّة. لكنني أجد، في الحلّ والترحال، الكثير من الميتة قلوبهم وإن كانوا يتحدثون باللغات الحيّة، وقد استحدثت اللغة الأكادية كلمات ذات فائدة مثل الحمى «المحبة»؛ فنحن نقول: «رأس الحكمة مخافة الله»، وأضيف «رأس الحكمة محبة الله». إننا نرى هذا الحمى ممثلاً في هذه الدرّة الفاسية، في هذه المدينة الغالية علينا جميعاً.

اسمحوا لي، كذلك، أن أشير إلى الأمية الثقافية، فأقول إن أطول مسافة هي بين العقل والفؤاد، والأمية الثقافية هي تلك الأمية التي تبتعد عن تمكين الإنسان العربي والمسلم وتفعيله، وتبتعد عمداً عن الصالح العام، وتعمّم الفردانية «الأنانية». نحن نرى في هذه الأيام أربع دول ذوات قوة في هذا الإقليم «غرب آسيا وشمال إفريقيا»: تركيا، إيران، الولايات المتحدة، وإسرائيل! أما نحن العرب فلسنا بحاجة لأعداء لأننا أعداء أنفسنا، وأعداء الفكرة الأساسية في أي تطور، أو نقد خلّاق، وهي الآفة التي نواجهها اليوم، وقد أسميتها «ثقافة الأمية». لكنّ التحدي الآن هو كيف نتكيّف مع الرياح العاتية وكيف نُفعل دور المفكر العربي؟

أوضحنا في دعوتنا خلال الاجتماع التأسيسيّ لمنتدى الفكر العربي، الذي عُقد خلال الفترة ١٣-١٥/٣/١٩٨١، رؤيتنا الواقعية والاستشرافية لدور المفكر العربي المتمثلة بالآتي:

١- إيجاد الأفكار والتصورات التي ينبغي أن تُبنى عليها المواقف العملية لصنّاع القرار، والتي ترتبط بأولويات المنطقة العربية.

٢- توعية المواطن العربي ومُتخذ القرار بهذه الأفكار، حتى يصبح المواطن دعامة لها، وحتى يتحوّل من متلقٍ للأفكار إلى متفاعلٍ معها. والأهم من ذلك أن يُشرك صاحب القرار المفكر العربي في النظر إلى المشكلات التي تواجه الوطن والمواطن، وكيفية استشراف المستقبل.

كان شعارنا الذي اخترناه، عند تأسيس منتدى الفكر العربي، هو «الإنتماء والإإنماء»؛ شعار يعكس حاجات الأمة والتحدي الذي يواجهها، ألا وهو غياب الوعي للمجتمع الأهليِّ ومؤسساته وتغييبه إلى حد يمكن توصيفه بمشكلة الأمة الثقافية.

وتتطلّق رؤيتنا من أن الأمة تعيش درجات من الأمية الثقافية. وعليه، لا يمكن الحديث عن التطوير الذاتيِّ لقدراتها الإبداعية من دون تهيئة الأجواء الملائمة للتغيير الذاتيِّ الذي يستند إلى أسباب التحديات وخلفياتها، ومن ثم توضيح مضامين التفاهم بين مجتمعاتنا العربية، سواء في الوطن أو المهجر.

كان هدفنا بلورة فكر عربي تمويّ مستقلّ عن المواقف الرسمية والخلافات القطريّة، من خلال تقديم شيء جديد، يكون المفكر العربيّ حرّاً في توجيهه ونشاطه، مستقلاً عن الأنظمة الرسمية.

لقد شكّل هذا التوجه اختباراً صعباً لنا، في مرحلة صعبة من تاريخ العلاقات العربيّة العربيّة، فرضت علينا المخاطرة والعمل بحريّة واتخاذ المبادرات، وتجاوز الحساسيات والتواصل والحوار بين العربيِّ وأخيه العربيّ من ناحية، وبين العالم العربي وبين المنطقة والعالم من ناحية أخرى.

وكانت المرحلة الثانية من رحلتنا لتعزيز دور المفكر العربي تهدف إلى مواجهة التحديات التي مرّ بها العالم العربي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومنها عزلة مصر عن العالم العربي، وآثار الحرب العراقيّة - الإيرانيّة، وحرب الخليج الأولى.

وقد بادرنّا إلى عقد الكثير من الحوارات العربيّة - العربيّة، والعربيّة - الدوليّة، التي ركّز معظمها على معالجة قضايا الأمة، وإعداد الدراسات المستقبلية (الاستشرافية).

وأضيف هنا: أين نحن من الإنتاجية وتحديد الأولويات؟ إن التعاون فيما بيننا له مسميات متعددة؛ فتارة نتحدث عن الدولة أو النظام أو السلطة، لكنني أتحدث عن الوطن بأضلاعه الثلاثة: القيادة السياسية، والقيادة الاقتصادية والاجتماعية المنتخبة، والقيادة المدنية. ولقد زرت مؤخرًا فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، واتفقنا على أهمية التواصل في موضوع «ميثاق اجتماعي عربي» (*) يؤسّس للتضامن فيما بيننا. في أوروبا هنالك بنك للإعمار، وهم يتوجهون إلينا بالحديث عن دعم المشاريع. واتساءل هنا: إلى متى سنبقى جملة مشاريع؟ هل بإمكاننا تبني الرؤية التكاملية لنؤطر تلك المشروعات؟ وأين مربط الفرس في ذلك؟ نحن بحاجة إلى ميثاق اجتماعي ومنظومة نزهة واضحة تلزمنّا جميعاً باعتماد المسؤولية الحرة - نظام الواجبات والحقوق - إذ إن أسوأ أنواع التحرُّر هو التحرُّر من المسؤولية.

أعود إلى رسالتنا ودورنا في منتدى الفكر العربي، فأقول إنه على الرغم من الأجواء العربية الملبّدة بالغيوم والقلقة والهزات الداخلية في العالم العربي، نتيجة للانقسام الذي شهده على مستوى النخبة والقيادات الرسمية، واصلنا، من خلال تحركنا العربيّ والدوليّ، وكذلك وجود منتدى الفكر العربيّ، تنظيم الأنشطة والمشروعات البحثية والفكرية. ورغم كل هذه الصعوبات تمكّنّا، بحمد الله، من التماسك والاستمرار في أداء رسالتنا لرفع اليأس عن أبناء الأمة وتجديد روحها المعنوية.

ولكي نُثبت قدرة المواطن العربيّ على التعاطي مع التحديات، نظّمنا في فترة الثمانينيات، ومن خلال منتدى الفكر العربيّ، (٢١) حواراً عربياً عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل، جمعت الكثير من مفكري الأمة العربية وصانعي القرار فيها

(*) أطلق منتدى الفكر العربيّ «الميثاق الاجتماعي العربيّ» في نهاية عام ٢٠١٢.

لبحث التحديات الأساسية التي تواجه هذه الأمة، ومنها: التعاون العربي؛ التعليم؛ الاقتصاد؛ السياسة؛ التنمية؛ الإعلام؛ العلوم والتكنولوجيا؛ الأمن العربي؛ النهضة العربية والإسلامية؛ هموم الشباب والمجتمع العربي؛ النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي. وخرجت هذه الأنشطة بتصورات ورؤى لوقدّر لها أن تُطبّق لكانت أوضاعنا أفضل بكثير مما نحن فيه الآن.

وخلال الفترة نفسها نظمنا نحو (٢٢) حواراً عربياً دولياً، بمشاركة مؤسسات فكرية ورسمية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وجنوبي شرق آسيا، والصين، والاتحاد السوفييتي (السابق)، والدول الاسكندنافية، واليابان، إضافة إلى حوار أتباع الأديان.

وفي مجال البحوث والدراسات الاستراتيجية المستقبلية، أنجز المنتدى دراسات مهمة تناولت: الأمن القومي العربي، التعليم في القرن الحادي والعشرين، آفاق التكامل الأمني بين الدول العربية، الاعتماد الذاتي الجماعي العربي، هجرة العقول، إنتقال الأيدي العاملة العربية، وغير ذلك.

ولتأكيد صلة المفكر العربي بقضايا الوطن العربي وهمومه، بادرنّا في عام ١٩٨٨ إلى إصدار تقرير سنوي عن «حالة الأمة العربية»، وكنا نخطط لإقامة فروع إقليمية للمنتدى في المغرب العربي، والخليج العربي، ووادي النيل. فأعضاء المنتدى، الذين يزيد عددهم على (٣٠٠) عضوينتمون إلى جميع الدول العربية.

لقد كانت رؤيتنا، وما زالت، أن التكامل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي (أضلاع الفضاء الثالث)، هو حجر الأساس في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع العربي، ما يستوجب رفع مستوى الوعي بـ (ثقافة المشاركة المؤسسية)، لكي يكون لدينا ذلك العنقود المتداخل الذي يضم الأمن والاقتصاد، والعلم، والثقافة، وهو العنقود التعاقدية بين القطاع الرسمي، والفكر الأكاديمي،

والمالي والاستثماري، والمجتمع المدني، وبما يساهم في تأكيد المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ومن معين هذه الرؤية ومنطلق هدفنا من تأسيس منتدى الفكر العربي، ركزنا على متطلبات جسر الفجوة بين الفكر وصنع القرار، الذي يشتمل على إسهامات المجتمع العربي بمفكره ونخبه داخل الوطن وخارجه، وتطوير أطر حضارية للاختلاف من أجل معالجة النزاعات العربية، وتطوير النظام التربوي العربي، لضمان مواءمة التعليم لاحتياجات المواطن والوطن على السواء، وتطوير المؤسسات الفكرية، باعتبارها الذراع الأساس في رقد صانع القرار بالمعلومات التي تجعل من القرار ناجعاً ومؤثراً.

كان رأينا منذ البداية، وما يزال، أن هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج، هي إنعكاس لعدم مواءمة النظام الاقتصادي للاحتياجات الوظيفية لهذه الكفاءات. كما أن البطالة بين الشباب تعود إلى غياب التوجيه الكافي لطموحاتهم، ذلك التوجيه المبني على القاعدة المعرفية لدى المؤسسات الرسمية.

وفي ضوء هذه الحقائق، ركزنا، منذ ما يزيد على العقدين، على ضرورة التعامل مع التحديات المستقبلية، من منظور استشرافي فكري وواقعي. ومن ذلك ما يتعلق بمواضيع عدة، مثل: العولة؛ الشراكة العربية المتوسطة؛ الثورة المعلوماتية والاتصالات؛ التعامل مع أزمة النظام المؤسسي العربي؛ التحرك الصامت في استشراف الأزمات ودراستها؛ تحديد مفهوم الاستغراب مقابل الاستشراق.

واليوم، ونحن في مملكة الحكمة والدراية، ومن موقعكم أنتم أيها الأكاديميون، فإن المطلوب في هذه المرحلة بالذات ليس عقد القمم العربية، وإنما لقاءات ضمن المفهوم العربي العتيق لمجالس الأدب والفكر.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، سارعنا إلى إنشاء إدارة للدراسات والبرامج في منتدى الفكر العربي، تساهم في تعزيز الدراسات والبحوث الاستشرافية ذات المساس المباشر بقضايا الوطن العربي والارتقاء بوسائل الشراكة والتشبيك مع مراكز البحوث والدراسات في داخل الوطن العربي وخارجه.

ولإدراكنا أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب ومعالجة التحديات التي تواجههم، كان هذا الموضوع على رأس أولوياتنا، وفي صلب اهتمامنا منذ البداية. فقد بادرنا إلى عقد المؤتمر الشبابي العربي الأول في نيسان/ إبريل ٢٠٠٤ بعنوان «الشباب العربي وتحديات المستقبل» وبمشاركات شبابية كبيرة من مختلف الدول العربية. ثم أعقبه المؤتمر الشبابي الثاني بعنوان «الشباب العربي في المهجر»، الذي عُقد في نيسان/ إبريل ٢٠٠٦. وواصلنا عقد هذه المؤتمرات التي كان آخرها المؤتمر الشبابي الرابع في مكتبة الإسكندرية بمصر في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، الذي جاء بعنوان «الشباب وظاهرة العنف». ونحن الآن في صدد التحضير لعقد المؤتمر الشبابي الخامس بعنوان «المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي»^(*). وبهذه المناسبة أود أن أوجه الدعوة إليكم في جامعة سيدي محمد بن عبد الله لتسمية ممثليكم للمشاركة في هذا المؤتمر المهم.

كنا نقول، وقبل سنوات طويلة من بدء الحراك في الشارع العربي في بداية ٢٠١١، هنالك غياب في العلاقة المؤسسية بين صاحب القرار والمراكز الفكرية لأسباب متعددة. وكنا ندعو كلا الطرفين لتجاوز الأسباب الكامنة وراء هذا التفاعل. وكنا نتساءل، بهدف تحفيز المفكرين والسياسيين: لماذا يحرص صنّاع القرار في الغرب على الاستعانة بالمفكرين والباحثين قبل الإقدام على أي قرار يخص مصالح مواطنهم؟ فالتخطيط الاستراتيجي ليس منوطاً بصنّاع القرار فقط، بل يخص الجميع، وعلى الحكومات أن تُشرك المفكرين في مسؤولية إدارة المجتمع وسُبل تقدمه. وللأسف لم تلق دعواتنا المتكررة عبر سنين طويلة، الاهتمام اللازم، حتى فوجيء الجميع بما حصل في الربيع العربي.

وعندما نقول ذلك، فإن مندى الفكر العربي الذي نرأسه، لم يتوقف عن تقديم رؤاه وتوقعاته المستقبلية إزاء مختلف جوانب الحياة، منذ تأسيسه قبل أكثر من (٣١) عاماً وحتى الآن.

(*) عُقد هذا المؤتمر في نهاية عام ٢٠١٢.

ولهذا الغرض عقدنا أكثر من (٢٥١) ندوة ولقاءً فكرياً، وأصدرنا أكثر من (٢٨٢) كتاباً وبحثاً وإصداراً فكرياً، وجميعها تتعلق بمصالح الأمة العربية وقضاياها ومكانتها بين الأمم. لكن ما فائدة كل ذلك إذا لم نتقدم في تفعيل الوطن ضمن أسس العمل المؤسسي، وأذكريكم أن المؤسسة الإسلامية قد هجرت المنطقة أيضاً، فالمؤسسات الإسلامية تعمل بصورة منتظمة في العواصم الأوروبية، ولا نرى هنالك مؤسسة إسلامية توائم فكرة التضامن الاجتماعي في إطار يحافظ على الثقة بيننا وبين الناس.

إن مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تأسيس منتدى الفكر العربي، الذي جاء تويجاً لعطاء العرب الفكري والثقافي الرفيع عبر مسيرته الطويلة، والذي واكب أحداث المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأسهم بجدية متصلة في تعزيز التحقق الإبداعي للفكر العربي المعاصر، يكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة الدقيقة والفاصلة، التي يجد الفكر العربي نفسه محاصراً فيها بين تحديات نهضة منشودة تُلحقنا بركب العصر، وواقع مثقل بالإخفاق يلزمنا بضرورات التكيف وينحو بنا نحو إنتاج تلك النهضة الجديدة.

لهذا، فإننا نجد أنفسنا في أشد الحاجة الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إلى مسألة التطلع إلى الأمام، إلى المستقبل، وفق مترتبات الماضي وحقائق الحاضر، وأن نتخذ من الاستشراف منهجاً تتأزر فيه كل الجهود الإبداعية للمفكرين العرب، والعناصر الفاعلة في مختلف أقطار عالمنا العربي، وذلك من أجل تجديد خلاق لمنطلقاتنا وأولوياتنا التنموية، وتوصيف أشمل لاحتياجاتنا النهضوية، وأكثر تحديداً لإشكاليات مشروعنا الحضاري العربي، وأنجع معالجة لتحدياته، واستجابة فاعلة لمتطلباته؛ تلبيةً لتطلعات أمتنا من أقصاها إلى أقصاها.

إنّ التحدي الفكري الذي نواجهه حالياً هو أن الزمن العربي الحاضر، وبحكم شرطه التاريخي وعلاقاته التراثية، هو خليط بين أزمنة متعددة، أو هو

- كما يقول السيد ياسين - زمنٌ تتقاطع فيه الأزمنة، وتتصارع، من دون أن يكون أقربها إلى القرن الحادي والعشرين أكثرها بالضرورة تأثيراً أو حضوراً أو قوّة. فهو زمنٌ يجاور ما بين أقصى مظاهر التقدم وأقصى درجات التخلف، زمنٌ المتعارضات المتصادمة أفقياً ورأسياً من أبنية الثقافة والمجتمع والاقتصاد والدولة بكل مسمياتها العربية.

ولعل التحليل المتأنى للشروط المتغيرة في العملية المتصلة من التحولات الداخلية لهذا الفكر، ينتج نوعاً من الأفق الذي يسمح بتأمل إمكانات المستقبل. فالوطن العربي يخلو من صناديق المعرفة. وأقول لا بد أن نلتقي لنجدد المعرفة في واقعنا وماضينا، وإنّ بناء سلوكية جديدة، أو ثورة بيضاء في عقولنا تمكّننا من تعميق الفهم لهذه المرحلة التاريخية الخاصة. فالسؤال عن أي زمن نعيش في الحاضر ليس سوى الوجه الآخر من السؤال عن الزمن الذي يمكن أن نعيشه في المستقبل. وهناك مَنْ نادى بنهج توفيقى يُعالج إشكالية اللاحسم في الفكر والواقع، رغم أن الظاهرة التوفيقية في الواقع العربي لا تنحصر في اتجاه فكري بعينه، وإنما أوسع وأخطر في واقع الأمر مما تبدى في ظاهر الخريطة الفكرية العربية. فمن تعادلية توفيق الحكيم القائمة على توازن الأضداد وتعادلها من جهة، إلى «مادروحية» (المادة والروح) أنطوان سعادة من جهة أخرى، يمكننا أن نرى اتساع المدى التوفيقى في الفكر العربي، أكان قطرياً أم قومياً، إسلامياً أم مسيحياً، رغم تغاير وتضاد، وأحياناً توافق، الخطاب الأيديولوجي بين القوميين والإسلاميين والمسيحيين العرب.

ونعلم أن أسئلة الفكر العربي حول الحاضر كثيرة ومتشعبة، لكن الأكثر منها إلحاحاً هو سؤال المستقبل، وضرورة أن تشتمل الإجابة عليه بُعداً معرفياً وفلسفياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وتاريخياً، حتى لا يغيب أي منها عن الوعي الكلي بهذه القضايا المصيرية.

وهذا العمري جوهر إشكالية النهضة، وهي تمثل المهمة الكبرى التي يواجهها هذا الفكر بغية تحديد ملامح المستقبل وإعادة بناء المشروع الحضاري العربي.

هنا، لا بد من النظر في طبيعة الفكر العربي المعاصر، وتحديد المنطلقات المعرفية له، والمحددات المنهجية لعمله، وقضاياها، وإبداء وجهة نظر نقدية في معاصرة هذا الفكر أو ماضويته. ولماذا يُنظر إليه أحياناً على أنه مسكون بالغيبية وعدم الفعالية والاعتراب عن الواقع؟ هل لأن القضايا التي ينشغل بها الفكر العربي تعود إلى موضوعات مضى على طرحها أكثر من قرن، كقضية المرأة، والأقليات، والهوية، والعروبة والإسلام، والدين والسياسة، والدولة الدينية والمدنية؟ أم لأنها قضايا تبدو كأنها تخصّ مجتمعاً آخر في زمن آخر لا يتطلب منا الالتزام الكافي بمفهوم القومية والنهضة والحدثة؟ لماذا لم يكن الفكر العربي فاعلاً ومؤثراً في تغيير الواقع وتطويره، أو تهذيبه، أو تحسين أدائه؟ ولماذا يحاول هذا الفكر أن يخلق واقعاً من داخل ذاته ثم يعالجه بعيداً عن الواقع الحقيقي؟ لماذا لا يشعر المثقف العربي بالواقع بدرجة أكثر حساسية من الإنسان العادي؛ فيطرح مثلاً موضوعات تخصّ الشباب، والحراك العربي، والتحوّلات الاقتصادية، والصراعات العربية، وتجارب الوحدة، وفشل الإصلاح السياسي، وعدم الاستفادة من ثورة المعلومات؟ إن هذه الأسئلة وغيرها، مما يؤرق كل مفكر عربي حريص على أن يرى أمته في مصاف الأمم المتقدمة، لا بد من الإجابة عليها من خلال جهد فكري عربي جماعي لابتداع أصالة عربية تستنطق القضايا الكبرى المطروحة حيال المستقبل؛ أي محاولة استيعاب حقائق العالم المعاصر وعناصره واستشراف آفاق المستقبل.

هذا، مع قناعتنا أن إشكاليات النهضة العربية - إذا أردنا البحث فيها من خلال منظورات الفكر العربي - مشروطة، معرفياً وتاريخياً، بمتعلقات ميراثنا الثقافي، ومرتبطة بشبكة علاقات المجتمع العربي بذاته، وإطاره الإسلامي الأوسع،

ومجاله الإنساني الأشمل، ونوعيّة هذه العلاقات، وما ترتّب عليها عبر التاريخ من تفاعلات، وما شابها من تناقضات، وموقفنا الحاضر في إحدائيات العالم المعاصر، وموقفنا مما يدور فيه، واستجابتنا لتأثيرات الثورات التقنية، وإسهامنا فيها، وحصيلتنا منها، ومدى استفادتنا من كل عطاءات الحضارة الإنسانية.

ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا من خلال تفهم تاريخي نقدي عقلائي عميق للتراث واستيعابه، وكذلك فهم حقيقي دقيق لحقائق العالم المعاصر ومعطياته بإمكاناته وتعميداته كافة. وفي هذين الطرفين من المعادلة المعرفية، لا بد من امتلاك الشجاعة والقدرة العلمية على فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وإمكانياته الذاتية الداخلية، وما يحيق به من أخطار وتهديدات خارجية. وكذلك لا بد من إعطاء الاهتمام الكافي لحاجات هذا العالم العربي الحقيقية الراهنة والمستقبلية.

إضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن نستخلص من ذلك السياق وجوب أن يكون لدى المفكر العربي المعاصر قدرة عقلانية حرّة وشجاعة من أجل فهم احتياجات الحاضر وتحديات المستقبل، والاستجابة الفاعلة لها. وهذا لا يتم إلا بالعلم المُستردّ لكامل وظيفته في جميع جوانب الواقع العربي. فهذا برأينا حقاً يمثل شرط الإبداع وصناعة الأصالة العربيّة المستقبلية.

نحن نبحت هنا عن كل ما يمكن أن يشكّله الفكر العربي من إسهام في استشراف مستقبل الأمة العربيّة، وما يتطلبه ذلك من استعداد معرفي ومنهجي لبلورة بنية فكريّة عربيّة مستقبلية لتحقيق مشروع النهضة، لكي تؤدي الأمة دورها الفعّال والمرجوع على المسرح العالمي. ومحاولة تحكّم الفكر العربي وقدرته على توجيه المستقبل وصناعته، بدلاً من الاستمرار بالانفعال بتحدياته ومحاولة استيعاب صدماته بالتكيف مع خيارات الواقع المفروضة عليه.

لهذا، لا نريد لعلاقة الفكر العربي بالمستقبل أن تظل هي علاقة الماضي بالحاضر، وإنما نستثمر عطاءات الماضي لبناء المستقبل، ونطور كسب الحاضر أيضاً من أجل المستقبل. فالفكر العربي على اختلاف مرجعياته وتباين اتجاهاته وتنوع آلياته ومضاعفاته ينبغي أن ينخرط في البحث عن المستقبل واستشرافه، متسلحاً بالشروط المعرفية والثقافية ومجمل الخبرة التاريخية، مستصحباً مع ذلك كله ثمار علاقات المجتمع العربي بذاته وبالأخر القريب والبعيد، أو حيث تلتقي أسئلة الفكر العربي حول هذا المستقبل.

عندها فقط يكون عطاء الفكر العربي أكثر شمولية وأعمق ترابطاً، ليحقق استجابة دائمة للتحوّلات العميقة التي تحدث في هياكل المجتمع العربي الداخلية والخارجية وأفقهِ وعلاقاتهِ، ولينتج من ذلك حركة فكرية متجددة تتعلق باستشراف المستقبل؛ إذ إن الهدف الاستراتيجي للفكر هو الانشغال الدائم بإشكاليات التقدّم ورفاهية المجتمع اعتماداً على تراكم المعرفة في الواقع المعاصر. ذلك أن دراسة المستقبل والسيطرة المثلى على تمثلاته وتحوّلاته وتحدياته هي في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمانية والمكانية.

هنا يأتي السؤال: أين هو موقع الدراسات الاستشرافية في الفكر العربي؟ ومن خلال هذا السؤال نتلمّس إمكانات العرب لامتلاك جملة الأدوات المعرفية؛ لأن الإجابة لا بد أن تأخذ بمختلف أشكال الدراسات الاستشرافية في إطار الفكر العربي المعاصر، وارتباطها بتاريخ هذا الفكر، وضرورة إيضاح موقع الزمان والمكان فيه وموقعه من ذلك المكان والزمان؛ أي إحداثيات الجغرافية والديمغرافية عبر حقبة التاريخ. فقد اتخذ الاستشراف في الوعي العربي، وعلى المستوى الشعبي، أشكالاً غير علمية مما يسمّى توقعات فلكية، وقراءة للطالع، وتنجيم، وعرافة، وهي وإن عُدّت من الحقول المعرفية بشكلٍ أو بآخر، إلا أن الدراسات الاستشرافية تتصل بقضية تقرير المصير والوجود والسيطرة على الطبيعة، وبما تقتضيه الثورة العلمية

في أبعادها التقنية والاجتماعية والثقافية والفلسفية. وتلك هي الإجابة، أو الإجابات المطلوبة، على الأسئلة الضرورية لانخراط الفكر العربي في المستقبلية والمساهمة في صياغة المستقبل وفقاً لقوانين التقدم ولوازم الحضارة الإنسانية.

إننا لا نريد من طرح الأسئلة والاستفسار جلدًا للذات، ولا اتهامًا لأنفسنا بالتقصير في فهم المستقبل واستشرافه. فقد نشأت الدراسات الاستشرافية والمستقبلية حديثاً جداً، لكنها اعتمدت لنفسها وبسرعة مناهج عدة، واتخذت لعملها جملة من الآليات، واختطت لطريقها مسالك ومعايير تصلها بالحقيقة المرجوة، ومن بينها:

١- المنهج الحَدَسِيّ القائم على الخبرة. وأتساءل هنا: ألا نستطيع أن نسترجع الرحمة والتفاعل فيما بيننا؟ إن العلاقة الطردية ليست هي بين التنمية ورأس المال، وإنما بين التنمية والكرامة الإنسانية... فأأي عوامة نريد؟ هل هي العوامة بلا قيم أو أخلاق؟ أو العوامة التي تُتمّي وتمكّن وتُفعل أبناء الوطن للعمل في بناء المستقبل؟ لماذا لا نضع أيدينا في أيدي بعضنا بعضاً ونتحدث عن مفهوم فوق قطري، فوق الدولة، سياسة حُسن جوار يُعظّم فيها التعاون الموضوعي والعقلاني. ألا نستطيع أن نستحدث هيئة فوق قطرية فيما بيننا للطاقة والمياه لخدمة البيئة الإنسانية؟

٢- المنهج الاستكشافي، الذي يهدف لاستطلاع مستقبل علاقات قامت في الماضي، عن طريق رسم نموذج صريح للعلاقات والتشابكات.

٣- المنهج الاستهدافي، الذي يُمثّل التدخل الواعي والمباشر لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف وأحكام محددة.

٤- المنهج الشمولي، الذي يمثل التعبير الدقيق عن جميع الظواهر والحركات، بحيث لا تُهمل الأسباب والمضاعفات الموضوعية، التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية.

يؤكد العديد من خبراء الاستشراف أن كل المناهج والأساليب المفضية إلى التكهّن والتنبؤ تُستخدَم مع بعضها بعضاً، وبنسب متفاوتة، تقديراً لطبيعة الدراسة وأهدافها المتوخاة. وقد اهتمت مؤسسات محلية ومنظمات إقليمية وعالمية، حكومية وغير حكومية، على اختلاف هياكلها وتباين مجتمعاتها، بالاستشراف والدراسات المستقبلية، حيث نجد أنه في عام ١٩٧٥، وبناءً على قرار من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تكوّنت مجموعة «المستقبلات المتداخلة» التي هدفت إلى دراسة التطور المستقبلي للمجتمعات الصناعية المتقدمة على نحو يتوافق مع تطور المجتمعات النامية، وقدمت هذه الدراسات على أساس أنها استشراف تحليلي لبدائل المستقبل. ومن بعد، تعددت مدارس الدراسات الاستشرافية والمستقبلية ونماذجها، وتباينت في المنطلقات والمناهج، والسمات والخصائص العامة، وبرز من أهمها:

- نموذج نادي روما ومركزية تفكيره حول حدود النمو.
- نموذج ليونتييف للاقتصاد والعالم، الذي كلفّت به وأشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٠، ومحوره استراتيجية التنمية العالمية طبقاً لمقاييس الأمم المتحدة في تقسيم العالم وإنجاز التنمية المنشودة في آلياتها المتعددة وبرامجها المختلفة.
- نموذج «ساروم» البريطاني، الذي أشرفت عليه إدارة البيئة في بريطانيا، ويعتمد بشكل خاص على بناء نموذج محاكاة له أسس نظرية متّسقة لدراسة مستقبل الموارد العالمية.

إن سؤال الاستشراف يبدو لنا من خلال هذا الفهم سؤالاً وجودياً قبل أن يكون معرفياً وفكرياً، ننطلق في الإجابة عليه من ضرورات الوعي بحتميات التغيير. فالاستشراف عملية شاملة واعية وحركة مستمرة ونقدية تستهدف المستقبل. ونلاحظ في الدراسات المستقبلية، التي أنجزها مفكرون من العرب والأجانب على السواء، تعدد صور المستقبل العربي، أو البدائل المستقبلية العربية، انطلاقاً من معطيات اقتصادية وسياسية وسكانية وعلمية متنوعة.

ويبدو ذلك جلياً في الوثائق التي أنجزتها المنظمات العربية المختصة عن الاستراتيجية العربية؛ إذ تحذر هذه الوثائق من المخاطر المستقبلية الكبيرة التي تجابه العرب، سلطةً ومجتمعاً ونخبةً، والتي لا بد من التصدي لها بفلسفة سياسية واستراتيجية عملية قادرة على التحدي والإبداع والتجاوز والاستقلال، من أجل الحفاظ على الكيان العربي، فكرياً وحضارةً وتاريخاً. وتتمثل هذه المخاطر في حقيقة الأمر بالآتي:

١- التحدي الصهيوني والإمبريالي.

٢- تفاقم التبعية للعالم الصناعي المتقدم.

٣- التفاوت بين البلدان العربية في القدرة التنموية.

٤- العجز المائي وضعف الأمن الغذائي العربي.

(أشير هنا إلى التحضير للشهر الفضيل، شهر رمضان المبارك، في الأسواق. أنظروا لمن يطلب قروضاً للتحضير لهذا الشهر، وكأنما شهر رمضان قد أصبح ضريبة على الجيب بدلاً من ضريبة لتهديب النفس).

تُحدّد هذه الوثائق، كذلك، أطر العمل والتخطيط للمستقبل بالتركيز على المحاور والمسائل ذات الأولوية الاستراتيجية، مثل تنمية الموارد البشرية؛ الأمن الغذائي؛ الطاقة؛ الأمن التكنولوجي؛ التصنيع. كما تُناقش الوثائق موضوع العلاقات العربية-الغربية في إطار التقسيم العالمي للعمل والنظام الاقتصادي العالمي؛ مُركّزةً على محاور تكاملية، متباينة ومتفاوتة من حيث الأهمية الاقتصادية السياسية الاستراتيجية، ومنها توطين التكنولوجيا الحديثة؛ استيراد المواد الغذائية؛ شروط التبادل التجاري للصادرات والواردات العربية؛ قضايا ومضاعفات النفط والغاز على الاقتصاديات العربية الغربية؛ فوائض الرأسمال العربي.

كما حدّدت الوثائق العربية مجالات تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية والاقتصاد العالمي، وضبطت استراتيجية عملية تتمثل في المساهمة بإجراء تصحيح الاقتصاد العالمي، وتصحيح نمط العلاقات والتعامل مع الشركات متعدّدة الجنسيات، وتعزيز الحضور والعمل العربيين في المنظمات الدولية، ومقاومة العولمة المنغلقة.

إنّ الديمومة والاستدامة مرتبطة باستدامة الخلق والعطاء الإنساني - وهذا شعار مندى الفكر العربي - من خلال تمكين الإنسان، وقبل أن يكون ذلك مرتبطاً بمدخلات النظام الاقتصادي العالمي نتيجة لهشاشة المعتقد المادي الرأسمالي من جهة، والاشتراكي من جهة أخرى. وقد طالبت خلال رئاستي الفخرية للجنة المستقلة للقضايا الإنسانية بنظام عالمي إنساني جديد يسدّ الفجوة في ميزان الكرامة الإنسانية. ولن يتأتى تمكين المواطنة وتفعيلها إلاّ من خلال العطاء والتركيز على الإنتاجية، حيث لا يوجد لدينا قاعدة عريضة للمنتجين، ولن يتحقّق لنا بالتمنيات أن تأتينا المساعدات من الخارج، فلا بد من التغيير السلوكي المتعلّق بالاستهلاك المبالغ فيه إلى الإنتاجية الحقيقية.

إن الاستشراف المقصود هنا لا يتوقف عند حدود مفهوم ناشئ كالتنمية المستدامة، التي هي تلبية لحاجات الأجيال الحاضرة، وإنما فيه قدر كبير من المساس بمصائر الأجيال اللاحقة، وهو تحدّ عظيم يطاوله السعي الدؤوب لبناء مستقبل أفضل لأمتنا العربيّة أساسه التعلّم والمعرفة والتخطيط، وقوامه التقدّم والنماء، والتربية على الاستمسك بالقيم الفاضلة والنزاهة، والبيئة الصالحة، والكرامة الإنسانية.

وتتحدّد مبادئ الدراسات الاستشرافية بالآتي:

- تصوّر الفكر العربي كإجراء متصل باللغة العربية وموصول بطبيعة النصّ الذي يجمعنا عرباً ومسلمين.

- استخلاص عبرة من الماضي من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولي والإقليمي وما ينتج عنهما من تأثيرات، مثل الفرص المتاحة، والقيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة، وذلك بهدف تحديد صورة مستقبلية.
- تصوّر وضع مستقبلي لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة، يُحدّد بالتفصيل الأهداف والمصالح باستخدام النماذج الرياضية الحديثة.
- تجنّب أي انحياز أيديولوجي، والانطلاق من المسلمات والافتراضات المتفق عليها من مختلف اتجاهات البحث العلمي والفكري والعقائدي والتكنولوجي.
- تعيين القدرات اللازمة لإنجاز أي مسار مستقبلي، وحساب النفقات اللازمة والمخاطر. كذلك تحديد الآليات اللازمة للتنمية، التي ينبغي أن تشمل أهداف معروفة علمياً، وتطوير الخبرات العلمية في مجال إدارة المشاكل المعقدة.
- التركيز على عوامل التنمية في مختلف القطاعات، لتحقيق فاعلية الأهداف.
- اعتماد سيناريوهات مختلفة، معدّة سلفاً، لجميع الحالات الطارئة المحتملة، التي تُخزّن لتسمح بعد ذلك باستخدامها من صانعي القرار، وفقاً لحجم الأزمة المستقبلية المحتملة.
- وأخيراً، لا بد من بُعد مؤسسي يجمع الجهود العربية. ويُمكّنكم هنا تصوّر مؤسسة عربية استشرافية تضطلع بمثل هذه المهمة العظيمة. وقد بدأت اليوم الانطلاقة الجديدة لمتدّاكم، ولم أجد أنسب من مدينة فاس لهذه الانطلاقة. وأرجو أن نلتقي ونتواصل لإكمال العمل، وكما أرجو أن أكون قد وفّقت في زرع فكرة التفهّم التي تسبق التفاهم.

بيد أنه في خضم الركود الذي ساد الفكر العربي ردحاً من الزمن، التزم المفكرون جانب الأزمة وتوالت أعمالهم الفكرية بأسلوب اجتراري يعيد ويبيد المقولات المكرورة نفسها من دون وعي بالمتغيرات الطارئة، أو الجرأة على اختزال المسافة الزمنية الفاصلة بين الحاضر المأزوم والمستقبل المأمول. وفي إطار مفاير جاء المشروع النقدي للجابري مسكوناً بهاجس التأصيل العلمي للفكر العربي، الذي بقدر ما هو محاولة جادة للإجابة عن إشكالية الفصام الفكري الحاد الذي يتجاذب العقل العربي، فهو أيضاً محاولة لطرح الأسئلة الحقيقية التي تتجاوز النزاع الفكري السطحي وقضايا التحزب الماضي، وأيضاً محاولة لطرح أسئلة حقيقية توجه مسار البحث توجهاً صحيحاً نحو القضايا التي تشكل صميم العقل العربي في إشرافاته وإخفاقاته، وفي استشرافه للمستقبل.

هكذا نجد الجابري يتحدث عن إعادة بناء الفكر العربي، إعادة بناء هذا الفكر من داخل مكونات لا من خارجها، وفق خصوصيات الحضارة العربية الإسلامية. وهذا في حد ذاته يعتبر مقاربة عقلانية رصينة للفكر، تعتمد منهجية التجديد والأخذ بشروط الإنتاج وأدواته بحثاً عن مستقبل مفاير لما هو راهن.

وتبرز أهمية الدراسات الاستشرافية في قدرتها على عملية الانتقال بالتفكير النهضوي العربي من الأسئلة الجزئية إلى بؤر الفكر المساعد على بناء التصورات الأقرب إلى روح الأسئلة الكلية، وما يرتبط بها من مفاهيم التفكير في المستقبل، للتمكن من إعادة بناء المشروع الحضاري العربي.

ختاماً، إننا نريد أن ينهض الفكر العربي بمسؤولياته تجاه صناعة المستقبل، وأن يكون حديث المفكرين العرب عن الاستشراف، وتوقعاتهم للزمن الثقافى، والزمن الاجتماعي، والزمن الطبيعي، والزمن السياسي، والزمن التاريخى، والزمن الفلسفى، والزمن الاقتصادى، والزمن الفردى والجماعى، والزمن الحضارى، من

الأمر العادي والمألوفة في الوعي العام، وليس حكراً على النخبة ومؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة المختصة بقضايا البحث والاستقصاء؛ لأننا نعتقد أن الفهم من خلال هذه المنطلقات المتنوعة والمتكاملة هي التي تُبقي الدراسات الاستشرافية حيّة وعملية في الفكر العربي، وهي التي تبقيها مركزة على قضايا مصيرية، أو تمكّنها من وضع البدائل المناسبة للمشاريع المستقبلية وشروط وآليات إنجازها.

لهذا، ينبغي على الفكر العربي أن يواصل عنايته بالاستشراف، وأن يربط دراسته للمستقبل بالتحديث، ويتخذ من العلم والعقلانية معياراً في كل مقايساته ومقاسباته، ومنطق دلالاته وأدلته، ومناهجه وآلياته، ومنظوراته وتصوّراته، وجميع تعبيراته وتياراته؛ أكان أدباً أم فناً، اقتصاداً أم سياسةً، فلسفةً أم اجتماعاً، تاريخاً أم جغرافية، علماً تطبيقياً أم تقنيةً، وأن يظلّ جزءاً أصيلاً في البناء المعرفي للتفكير في المستقبل. فشمولية الفكر مظهر من مظاهر صحته وفاعليته ومرونته وحركيته وارتباطه بشروط النهضة في المشروع الحضاري العربي.

ولا بدّ من القول إنّ رؤى العمل الفكري ودوره الاستشرافي والبحث عن وسائل التنفيذ، لا بدّ أن تكون ضمن أطر الحوار والتواصل والانفتاح على الذات والآخر، والمتابعة والتقييم... كل ذلك سيساهم في تغذية الطموحات المستقبلية بالمزيد من الأفكار والطّروحات التي تشكّل جزءاً من النظرة الاستشرافية للمفكر العربي.

وفي هذا المجال أدعو مجدداً، من خلال هذا المنبر الأكاديمي الراقى، المفكرين والأكاديميين وأصحاب القرار للتفكير بما يأتي:

- الحاجة إلى بناء مرجعية فكرية حديثة لصنع المستقبل العربي.
- رصد معالم التصير في النظام العربي (قومياً وقطرياً) في مواجهة تحديات العصر.

- مخاطبة الشباب العربي بلغة العصر، وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم باعتبارهم صنّاع المستقبل وحُماة الأمة ومصالحها.
- العناية بالأفكار والطروحات المتعلقة بإمكانات ظهور قوى مجتمعية جديدة في الأقطار العربية، تتجاوز نمط تهميش القوى المدنية، وتكون قادرة على تحقيق موازنة معقولة بين قوّة الدولة وقوّة المجتمع.
- الحاجة إلى مراجعة دور الجامعة العربية وأدائها، وتعزيز دورها في صنع القرار على أسس جديدة تتناسب مع المشاركة الشعبية. وقد قدمنا رؤيتنا إلى اللجنة الاستشارية المستقلّة المكلفة بتطوير عمل الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك. ونالت رؤيتنا رضا الجميع وتقديرهم.
- الحاجة إلى التنمية السياسية وتنظيم المشاركة الشعبية في آليات الحكم المحلي والمركزي.
- ضرورة قيام الحكومات العربية بالاهتمام بالمفكرين والعلماء والمنتقدين العرب، والسماح لهم بحرية الفكر والبحث العلمي للحيلولة دون المزيد من نزيف العقول.
- بحث إمكانات إنشاء مشروع عربي مشترك من أجل نشر الفكر العلمي في العالم العربي، ووصل الأمة العربية بالتيارات العلميّة والأدبيّة والفنيّة في العالم الحديث، وتوفير الوسائل المالية والتنفيذية اللازمة له.
- تأسيس علاقات مهنيّة وفكريّة منظمّة بين المثقفين العرب في الأقطار العربية ونظرائهم من عرب المهجر.

(٢)

الفكر العزبي بين الثابت والمتحول

الفكر العربي

بين الثابت والمتحول (*)

انتهى التقريرُ العربيُّ الثالثُ للتنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٥ إلى أنّ «الدولة العربية الحديثة... تشبه ثقباً أسود يحوّل محيطه إلى بيئة لا يتحرّك فيها أيُّ شيء أو ينضد منها». وفقاً لهذه الصورة القاتمة، كيف يمكننا النظرُ في حالة الفكر العربيّ؟

يعيشُ اليوم عالمنا العربيّ، ومجتمعاتنا العربيّة في أزمة مصيريّة لا خروج منها إلاّ بأحد اتجاهين: إمّا بالرجوع إلى الوراء، أو بالسير نحو مستقبل جديد. فلنكي يتحقّق التغيير الاجتماعيُّ لا بدّ من إعادة النظر في أفكارنا، وفتح حوار جديد يمكننا من فهم بعضنا بعضاً، وتكوين رؤيا كليّة نجتمع عليها، ونسير على ضوئها بصرف النظر عن أيّ خلافات بيننا. وهنا أسأل: هل الأزمة التي نعيشها أزمة مواجهة مع الآخر؟ أم أزمة حوار معه؟

في سنة ١٩٤٥ عندما انهارت ألمانيا ووقعت في أزمة مصيريّة كتلك التي نواجهها اليوم، خاطبَ الفيلسوف الألمانيّ كارل ياسبرز *Karl Jaspers* شعبه بهذه الكلمات: «حاجتنا اليوم أن نحاور بعضنا بعضاً. حاجتنا ليست فقط إلى أن يعبر كلُّ منا عن رأيه، بل إلى أن يسمع كلُّ منا رأي الآخر.... نحن بحاجة إلى قبول الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصّل إلى رؤية مختلفة. المهمُّ أن نكتشف ما يجمع بين وجهتي نظر مختلفتين، لا أن نركّز على اختلافهما، فينتهي الحوار ونعلن استحالة الحوار.» (بتصرف طفيف)

(*) هذا الفصل هو في الأصل الكلمة الرئيسية للندوة الفكرية السنوية التي عقدها منتدى الفكر العربيّ في عمّان (٢٠٠٦/٥/٨) بعنوان «الفكر العربيّ في عالم سريع التغيير».

إنَّ مهمَّةَ المفكِّرينَ والباحثينَ والمتقنينَ ليس فقط أنْ يذكروا ويوضِّحوا لنا ما حدثَ في الماضي بلْ أنْ يرسموا لنا أيضًا طريقَ الخروجِ من الحاضر: كيفَ يمكنُ أنْ نقيمَ ديمقراطيَّةً عربيَّةً صحيحةً نصنعُها نحن، خارجَ إطارِ الإيديولوجياتِ الغربيَّة، وخارجَ نظامِ العولمةِ والسوقِ الحرَّة؛ كيفَ يمكنُنا إعادةَ قراءةِ التاريخِ كي نفهمَ الحاضرَ، وبأيِّ أسلوبٍ يمكنُنا تجاوزه؛ كيفَ نعيدُ النظرَ في مفاهيمنا الأساسيَّة؛ مفاهيم مثل الوحدة والديمقراطيَّة والمواطنة وحقوق المرأة، وكيف نعيدُ صياغتها من جديد؟

نحن بحاجة إلى قراءةٍ وتفهمٍ يوضِّحان لنا كيفيَّة التحرُّرِ من قبضة العقائدِ المتحجِّرة والإيديولوجياتِ الشموليَّة، وكيفيَّة الخروجِ من الأزمةِ المصيريَّة التي نعيشُها؛ تلك الأزمة التي جعلت التهرُّبَ من الواقعِ الأليمِ الأسلوبَ المفضَّلَ لمجابهتها. وكما قال الطُّغرائيُّ في «لامية العجم»:

أَكْذَبُ النَّفْسِ، إِذَا حَدَّثَتْهَا

إِنْ صَدَقَ النَّفْسِ يُزْرِي بِالْأَمَلِ

والفكرُ انعكاسٌ للواقعِ الثقافيِّ الاجتماعيِّ النفسيِّ. كما أنَّ الوعيَ الحديثَ الناقدَ لا بدَّ أنْ ينبثقَ من حركاتٍ فكريَّةٍ متعدِّدة تتناولُ المجتمعَ وثقافتهُ في أبعادها المختلفة. ولا يقومُ الفكرُ النقديُّ إلا على الحرِّيَّة والمساواة. ويطرُحُ الديمقراطيَّة على صعيدِ الفكرِ، وعلى صعيدِ الممارسةِ السياسيَّة والاجتماعيَّة في آن. إنَّ إتاحةَ المجالِ أمامَ التعدديَّة الإيديولوجيَّة والاختلافِ الفكريِّ هو الشرطُ الأساسيُّ لقيامِ وعيٍ ذاتيٍّ حديث، كما أنَّه القاعدةُ التي لا غنىَ عنها من أجل ممارسة ديمقراطيَّة سليمة. يجبُ ألا يكونَ فكرُنا في عالمٍ غريبٍ عنا، وأنَّ يستندَ إلى تجاربِ حياتيَّة خارجِ عالمنا وتجربتنا المعاشة.

لا بدّ من أن يكون خطابنا الفكريّ منفتحًا قادرًا على استيعاب التيارات الفكرية المختلفة، وعلى استنباط فكرٍ مبدعٍ يجمع بينها في جدليّةٍ مستنيرةٍ تتفاعل مع الفكر الدينيّ والفكر التفكيكيّ والفكر العلميّ التجريبيّ على حدّ سواء. إنّ الخطر الذي يواجهه المفكّرون العرب هو الابتعاد عن معالجة الواقع العربيّ، بإشكاليّاته الاجتماعيّة والسياسيّة، والانصراف أكثر وأكثر إلى معالجة الإشكاليّات الإبيستيمولوجيّة واللغويّة والأنطولوجيّة التي تُشغل أصحاب الكتابات البنيويّة والسيميولوجيّة والتفكيكيّة في الغرب.

يحضرني هنا كارل ماركس الذي يقول في مقدّمة كتابه نقد الاقتصاد السياسيّ: «ليس الوعيّ الذهنيّ هو الذي يصنع الواقع بل إنّ الواقع الاجتماعيّ هو الذي يصنع الوعيّ».

السؤال الآن: كيف بالإمكان مواجهة واقعنا بصورة نقدية؟ إنّ الشرط الأساسيّ هو أن نتعامل مع الواقع كما هو؛ محددين الإشكالات الحقيقيّة المنبثقة من الواقع الرأهن، وعاملين على معالجتها بالأساليب والمقاربات التي يفرضها هذا الواقع. فالمعرفة المنقولة أو المستوردة - والتي تنشئ الوعيّ المنقول أو المستورد - لا يمكن أن تحرّر الفكر أو أن تطلق قوى الخلق والإبداع في الفرد أو في المجتمع، بل تعمل في أعماق المستويات على تعزيز علاقات التبعية الثقافيّة والفكريّة والاجتماعيّة.

فلنقبض على ناصية الحاضر ونعمل منه وفيه، كما قال ألبير كامو، يمكننا خدمة المستقبل واستيعاب الماضي وامتلاك التاريخ في آن. أما العودة إلى الوراء، إلى عصرٍ ذهبيّ مضى، أو القفز إلى الأمام باتجاه عصرٍ ذهبيّ آت، فلن يؤديا إلا إلى الشلل وتعثر العمل الفعليّ، والعجز عن التمييز بين الواقع والخيال، بين الحلم والتاريخ.

لقد دخلت الإنسانية في مرحلة تاريخية جديدة، لا يمكن للحياة أن تعيش فيها على مستوى إنساني صحيح، إلا إذا تأمنت فيها الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي غياب الحريات لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق أهدافه الإنسانية، بل يبقى على الصعيد اللإنساني عاجزاً عن تحقيق إمكاناته الإنسانية وإطلاق الطاقات الكامنة لأفراده.

وفي هذا العصر الذي يتعرض العرب فيه لكثير من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، يجب على المفكر أن يغوص في أعماقها ليكون فاعلاً فيها ولا يبقى منها على السطح، إذا كان يريد حقاً أن يبدع فكراً جديداً يقدم فيه رؤيا لما هو ممكن من أجل إضاءة أفضل للإنسان والعالم والحياة.

إن تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠٥ حول التنمية الاقتصادية والتوقعات بشأنها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA يقر بالحاجة إلى ما يقارب ١٠٠ مليون فرصة عمل خلال العشرين سنة القادمة من أجل مجاراة قوى العمل الجديدة، واستيعاب غير الحاصلين على العمل حالياً. ووفقاً للدراسات الأخيرة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، سيحتاج إقليم غرب آسيا إلى خمس وثلاثين ٣٥ مليون فرصة عمل خلال العشر سنوات المقبلة، والأستعاني المنطقة من انتشار العنف والتطرف وعدم الاستقرار. وهناك إحصائيات أخرى تثير القلق. فعلى سبيل المثال، هنالك ٤٤٪ أربع وأربعون بالمئة من الشباب في إيران تحت خط الفقر، و٢ اثنا مليون من متعاطي المخدرات.

وحتى لو تحققت أهداف الألفية الثالثة، ففي عام ٢٠١٥ سيكون في العالم ٩٠٠ مليون شخص عليهم أن يقطعوا أكثر من ميل يومياً من أجل الحصول على مياه الشرب؛ ٦, ١ بليون إنسان يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي؛ وفي عام ٢٠٢٠ سيكون هنالك أكثر من ٢ بليون شخص يعيشون في أحياء معدمة.

هنالك بليون شخصٍ أميٍّ في العالم؛ وما يقاربُ ٤٠٪ بالمئة يفقدون إلى الرعاية الصحية؛ و٥٠٪ بالمئة من سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وفي البلدان ذات الدخل المرتفعة، التي تشكّل ١٥٪ فقط من سكان العالم، يمتلك ٥٠٪ من أفرادها خطوطاً للهاتف و٦٠٪ منهم يستخدمون الإنترنت عالمياً. بينما في البلدان ذات الدخل المنخفضة يمتلك ٥٪ من السكان خطوطاً للهاتف وأقل من ٢٪ منهم يستخدمون الإنترنت.

ويتوقّع الخبراء أن يرتفع عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٤٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢٠ مليون في عام ٢٠٥٠، حيث إن عدد السكان في العالم يزيد بمعدل ربع مليون إنسان يومياً. كما سيصل الطلب المتوقع على المياه في عام ٢٠٥٠ إلى ٢٥٠ بليون متر مكعب، وهذا يوازي أربعة أضعاف حجم مياه نهر النيل. هذه الزيادة المتوقعة تتطلب منا التفكير في مصادر بديلة للطاقة.

وفي ضوء هذه التحديات، أؤكد أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار إقليمي والذي يستند إلى مبدئين أساسيين: التضامن والشراكة. وأذكر هنا تجربة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بإيجاد سوق مشترك لمنتجين هما الفحم والصلب. وانطلق في عملية بناء الاقتصاد على المستوى الإقليمي.

إن تحقيق الشراكة منوط بإفساح الحكومات المجال أمام تيارات سياسية جديدة، وبوجود مجتمع مدني منظم. نحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الديمقراطية التشاركية التي تتمثل في الانخراط المباشر للشركاء الاجتماعيين وأفراد المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

إن مبدأ الشراكة عنصر أساسي في التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وأذكر هنا سيرورة (عملية) أوروبا المتوسطية؛ «سيرورة برشلونة» التي تتفاعل مع اثني عشر بلداً متوسطياً وخمسة عشر بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي، والتي تعمل على بناء حلقات الاتصال بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

إنَّ الشراكةَ تفسحُ المجالَ أمامَ هيئاتِ المجتمعِ المدنيِّ وغيرها من المؤسساتِ من أجلِ الاستفادةِ من المواردِ المتاحةِ وبرامجِ التطويرِ. فالشراكةُ تقودُ إلى استعمالِ أفضلِ للمواردِ، واختيارِ أفضلِ للمشروعاتِ وفقاً لوجودِها. كما تحسِّنُ من الشفافيَّةِ، وتحوِّلُ دونَ سوءِ إدارةِ الصالحِ العامِّ والفسادِ، وتقوي إحساسَ المجتمعِ بملكيَّةِ المشروعاتِ المموَّلة. وفوقَ كلِّ ذلك، تساهمُ في بناءِ ثقافةٍ سياسيَّةٍ ديمقراطيَّةٍ تشاركيَّةٍ. لا بدُّ من دعمِ التنميةِ في المناطقِ الأقلِّ ازدهاراً، وتشجيعِ التنميةِ المتناغمةِ التي تهدفُ بصورةٍ خاصَّةٍ إلى تضييقِ الفجوةِ بين مستوياتِ التنميةِ في الأقاليمِ المختلفةِ؛ بين الجنوبِ والشَّمالِ.

إنَّ الاستفادةِ من الفرصِ الهائلةِ المتاحةِ أمامنا في عصرِ العولمةِ ترتبطُ بالدرجةِ التي نحافظُ بها على الحقوقِ الفكريَّةِ للأفرادِ. أتحدِّثُ هنا عن الملكيَّةِ الفكريَّةِ التي تشكِّلُ عنصراً من عناصرِ رأسِ المالِ الفكريِّ. وهي موضوعٌ ينطوي على أهمِّ المشكلاتِ التي يواجهها الإنسانُ اليوم في عصرِ العولمةِ؛ هذا العصرِ الذي يشهدُ التجارةَ الحرةَ؛ التدفقَ الحرَّ للمعلوماتِ؛ الانتقالَ الحرَّ للكفاءاتِ وقوى العملِ والأفكارِ. وفي ضوءِ ذلك، كيفَ يمكنُ الحفاظَ على خصوصياتنا الثقافيَّةِ وتراثنا؟

أقول: إنَّ حمايةَ الملكيَّةِ الفكريَّةِ عاملٌ يحثُّ المبدعينَ والمفكرينَ على زيادةِ الإبداعِ الفكريِّ، كما تساهمُ في تحسينِ الاستثمارِ، وتسهيلِ نقلِ التكنولوجيا. لا بد من المحافظةِ على الملكيَّةِ الفكريَّةِ العالميَّةِ من أجلِ تحقيقِ التوازنِ بين الثقافةِ والهويَّةِ من جهة، وبين المصالحِ الاقتصاديَّةِ والتجاريَّةِ التي تغذي المصالحَ السياسيَّةِ، من جهةٍ أخرى.

انعقدَ في أنقرة في بدايةِ شهرِ أيار/مايو ٢٠٠٦، لقاءُ الحكماءِ الذي ينظِّمه برلمانُ الثقافاتِ، والذي يهدفُ إلى مناقشةِ الوضعِ الرَّاهنِ في منطقتي غربِ آسيا وجنوبها، والتحدّياتِ التي تواجهها وسبلِ التصدي لها. وتتضمنُ هذه التحدّياتِ:

الاستغلال السليم لعائدات النمو في تحسين نوعية حياة الفقراء وقطاعات المجتمع المهمشة؛ الزيادة السكانية؛ تهديد السيادة الوطنية والاستقلال؛ اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع فيما يتصل بالعدالة الاجتماعية والشؤون الدولية؛ ضعف احترام القانون الدولي وسلطة الأمم المتحدة؛ سوء إدارة الصالح العام والفساد.

ويعد غياب العدالة مصدرًا للفقر والتهميش. هذا أمرٌ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة أجدات الإصلاح في العالم النامي. لا بد من التركيز على احتواء المهمشين في مسار التنمية، واستثمار المصادر المتاحة بحيث تضيق الفجوة بين الغني والفقير، وتشجيع الاستقلال المتكافل. ففي الدول الفقيرة، يحد الاستعمال غير المتكافئ للثروة والمعرفة من مشاركة الفقراء وتنافسهم في السوق، ومن دخولهم في مجتمع المعرفة بحيث يصبحون معزولين غير قادرين على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

إن الفرص المتاحة أمامنا كبيرة: (١) الاعتماد على القوة التنافسية في منطقة آسيا لتشجيع التجارة والاستثمار فيها. (٢) استعمال عائدات النفط المرتفعة في محاربة الفقر والبطالة والمرض والامية. (٣) تقوية حكم القانون في الإطار القطري والإقليمي والدولي. (٤) بناء مجتمعات للمياه والطاقة. (٥) الاستثمار في التعليم خصوصًا لغاية تمكين المواطن، ومنح فرص أكبر للمرأة. (٦) البحث عن حلول إقليمية للمشكلات الإقليمية. وبذلك يصبح بمقدورنا بناء اقتصاد المعرفة المستدام والتنافسي الذي يركز على التعليم المستدام. إضافة إلى تعميق صلة المواطن بالوطن من خلال الديمقراطية التشاركية التي تستهدف الشباب بشكل أساسي.

وفي ظل الواقع الذي نعيشه بتحدياته الكبرى، جاءت دعوتي إلى إطلاق مشروع «هيئة المئة مفكر مسلم»؛ وهي هيئة اقترحت أن تتألف من مجموعة من المفكرين الكبار من مختلف أرجاء المعمورة، ومن خلفيات متنوعة. والفكرة أن يجد هؤلاء

الحكماء في البحث والتصدي للقضايا الملحة التي تؤثر على المسلمين في العالم. ويهدف المشروع إلى تأكيد مبدأ تمكين المواطنين من إجراء الحوار السلمي والنقاش الهادف؛ إلى جانب دعم مفهوم قوة الأفكار كوسيلة تساعد على تهدئة النزاعات، والعثور على حلول للمشكلات التي تواجهها. ألمّ يحين الأوان للأغلبية الصامتة - أو المصمّنة - في كل مكان أن تشارك بفاعلية في صياغة واقعنا ورسم معالم مستقبلنا؟

تحدث اليوم عن الحوار والتحالف بين الثقافات والحضارات، التي تقوم بينها علاقات نجد فيها الصراع والتواصل، والتقاسم والتلاقح. فهل نملك في فكرنا العربي والإسلامي رؤيا للعالم سواء بالمعنى النظري أو بالمعنى الاستراتيجي السياسي؟ فزي حديثنا عن التحالف بين الحضارات، علينا التركيز على القيم الإسلامية الإنسانية العالمية التي تعيد الأمور إلى نصابها في عمليات التجدد الحضاري بعد القطيعة التي أحدثها الانحطاط.

هنالك نظريات في البحث الحضاري مثل نظرية صدام الحضارات ونظرية المؤامرة التي تحظى برواج كبير. والأحداث المرتبطة بالرسوم المسيئة إلى الرسول الكريم تؤكد النظرية القائلة بأن الغرب يمارس سياسة إمبريالية كمكون ما بعد حداثي مسيطر ومتجاوز للخصوصيات الدينية والثقافية لشعوب البلدان النامية. وتحوّلت قضية الرسوم المسيئة إلى إسفين دق بين أوروبا والعالم الإسلامي. ولكن، أن يكون رد فعلنا على الرسوم المسيئة انفعاليا بهذه الصورة أمر مخيب للأمال. وهنا أتساءل: لماذا لم تُشن الحملة نفسها ضد الولايات المتحدة عندما انتهكت حرمة القرآن الكريم في غوانتانامو وأبو غريب، وعندما تطاول ابن القس بيلي غراهام على شخص النبي والإسلام والمسلمين؟

إن موضوع الحوار بين الثقافات والديانات كان ولا يزال على رأس اهتماماتي. فقد دعوت إلى تطوير نموذج حضاري عملي للعيش معاً في حياة تستند إلى الحوار لا إلى الصراع، وإلى الانفتاح لا إلى الانغلاق والتعصب؛ ومن ثم فإننا نكون إزاء نموذج

يرتكز على «تعظيم الجوامع واحترام الفروق»، كما يقول الإمام الشاطبي، ويعتمد على التكافؤ والندية.

يحضرني هنا الفيلسوف ابن رشد، الذي أعلى من قيمة العقل وسيادته، والذي كان كتابه «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» مرشداً للمحررين والإنسانيين، ودافعاً نحو آفاق الاستنارة. إن أفكار ابن رشد الفلسفية حافز على حوار جديد بين الثقافات في ضوء القرن الحالي، وبرؤية مستقبلية.

إن التفاعل والتعايش والتواصل مع الآخر في عصر العولمة يتطلب منا الاعتراف بثقافة الآخر، ومد جسور الحوار معه، وتأكيد القيم الإنسانية العالمية المشتركة. وقد تحققت دعوتي إلى القيم الثقافية المشتركة جزئياً بإنشاء برلمان للثقافات في تركيا الذي يهدف إلى تعزيز التفاهم بين شتى الثقافات في العالم، وتكثيف الحوار بين المفكرين والمتقنين.

إن أول مشروع نأمل أن ينبثق عن برلمان الثقافات هذا إنشاء مدرسة للإنسانيات المتوسطة لجسر الفجوة الثقافية والفكرية بين أوروبا الغربية والشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط وأهل الجوار، من خلال منهج جديد لدراسات الأرض المتوسطة Terra media. وستمثل هذه المدرسة نواة لشبكة من الباحثين والمفكرين توفر لهم المنح، وتقوم برعاية المشروعات البحثية والإشراف عليها، كما تعمل على تنظيم المؤتمرات وحلقات البحث العالمية، ودعم المنشورات التي قد تتضمن مجلة للإنسانيات المتوسطة. وهنا أشير إلى المؤتمر العالمي الذي نظّمته أكاديمية الدراسات اللاتينية، الذي انعقد^(*) في باكو، أذربيجان، حول ثقافة الاختلاف في أذربيجان في الماضي والحاضر ضمن إطار الحوار بين الحضارات. حيث يهدف المؤتمر إلى تعميق الحوار والفهم بين الثقافات والحضارات في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا.

(*) أيار/مايو ٢٠٠٦.

وقد عُقدَ الاجتماعُ الثالثُ لبرلمانِ الثقافاتِ في أنقرة، مؤخراً، حيثُ أكَّدَ المجتمعونَ التزامَهُمَ بالعملِ على تحقيقِ أهدافِ البرلمانِ المتمثلةِ في تعميقِ التفاهمِ والاحترامِ المتبادلِ بين الثقافات، وتعزيزِ الشراكةِ الإنسانيةِ المبنيةِ على القيمِ الإنسانيةِ العالميةِ التي تتجاوزُ حدودَ الأمةِ والعقيدةِ والدولة. كما أجمعوا على جعلِ التنويرِ ومبادئه نقطةَ الانطلاقِ التي يلقونَ منها الضوءَ على التراثِ الإنسانيِّ برؤيا جديدةٍ تقومُ على دراسةِ تراثِ الآخرِ وتاريخه والمعاييرِ المقبولةِ لديه. إضافةً إلى النظرِ بعينِ نقديَّةٍ إلى الخطابِ التاريخيِّ لكلِّ منا، وتأكيدِ القدراتِ الإنسانيةِ الكامنةِ في هُويَّاتنا المتعدِّدة. كما شدَّدَ المجتمعونَ على الدورِ الفاعلِ للأكاديميينِ في التصديِّ للتأويلاتِ أحاديَّةِ النظرةِ للثقافة، وتأكيدِ القيمِ الإنسانيةِ المشتركة.

وأذكرُ لكم المؤتمرَ الذي يستضيفُه المعهدُ الملكيُّ للدراساتِ الدينيَّةِ في عمَّان (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، وهو التجمُّعُ العلميُّ الثاني للدارسينَ والباحثينِ في شؤونِ الشرقِ الأوسطِ (2- WOCMES). وستكونُ هذه المرَّةُ الأولى التي سيجتمعُ فيها مثلُ هذا الحشدِ من كلِّ فروعِ العلومِ الإنسانيةِ والاجتماعيَّةِ وحقولِ أخرى لتبادلِ أفكارِهِم وتجارِبِهِم وخبراتهمِ داخلِ الشرقِ الأوسطِ نفسه.

لقد ألحقت هجرةُ الشبابِ المسلمِ والأدمغةِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ خسارةً فادحةً بمصالحِ أممتنا في مجالاتِ التنميةِ والبحثِ العلميِّ والتصنيعِ. وهنا أتساءل: كيف يمكنُ الحفاظِ على الصِّلةِ بين المهاجرِ ووطنه الأم بحيثِ يظلُّ ارتباطهُ الوجدانيُّ بوطنه قوياً؟ وكيف يمكنُ لبلداننا أن تستقطبَ شبابنا في الخارجِ من أصحابِ الكفاءاتِ العاليةِ والاختصاصاتِ المهمَّةِ وحملةِ الشهاداتِ العُليا، بحيثِ يؤثِّرونَ العودةً إلى الوطنِ والمساهمةً في بنائه وتعميقه؟

تمت مناقشة هذه القضايا وغيرها في مؤتمر «الشباب العربي في المهجر» الذي نظّمه منتدى الفكر العربي، وعُقد في عمان (٢٠٠٦). وكانت من بين توصياته الدعوة إلى تأسيس تحالفات جديدة بين الإعلام والبحث العلمي. وقد أكدت هذه الدعوة في المؤتمر الذي انعقد مؤخراً في جامعة العلوم التطبيقية حول الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. حيث أشارت إلى دور الإعلام في تنمية الفرد، الذي يمثل رأس المال البشري، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار والحوار. وهنا أقول: لا بد من التركيز ليس فقط على العلم البحثي وإنما أيضاً على العلم الذوقي الذي يؤدي إلى بناء شخصية مبدعة متوازنة.

إن قدرة الإعلام على تحقيق الاتصال والتواصل والتأثير والحوار مع العقول الأخرى - قدرة هائلة إذا تم استعمالها بحكمة، وبرؤى واضحة نافذة. ففي ظل الانتشار الحر للمعلومات، ووجود إعلام موثوق مستقل عن أي أجندة سياسية، يمكن تأسيس تحالف بين الأكاديميين والعاملين في الإعلام بما يعزز من مصداقية الإعلام. ومن المشروعات التي نأمل أن تتحقق يوماً: جامعة للتعليم عن بعد في بغداد وأخرى في غروزي، في الشيشان.

تساهم المعلومات والمعرفة - ونحن نعيش في قرن المعرفة - في الوصول إلى نظام أكثر ديمقراطية، وفي تحقيق إدارة جيدة للصالح العام. وقد دعوت غير مرة إلى إيجاد تحالف إقليمي من أجل التنمية والاستقرار، يستند إلى الدبلوماسية العامة محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما اقترحت صياغة استراتيجية عربية للاتصال والتواصل مع الذات ومع إقليمنا ومع العالم عن طريق العناية بالبعدين الثقافي والإنساني، وليس فقط بالجانب الترفيهي. إنني أدعو إلى الاهتمام بما أسميه «الشبكة الجوانية» Inernet، التي من شأنها أن تُعنى بعلاقة الفرد مع نفسه، وبناء الأنفس والذهنيات.

ودعوّت إلى تحقيق هذه الاستراتيجية ضمن إطار القانون الإنساني العالمي الجديد، الذي سعيت إلى إدراجه على جدول الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٨٨. ومنذ ذلك الحين حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وهو يُعرض بصورة متجددة. وهي دعوة إلى «تسويق قضايانا» Cause-marketing؛ أي تسويق المضامين. ويمثل هذا القانون اللبنة الأساسية لإقامة قانون للسلام العالمي.

إن إعلان الحرب على الإرهاب، وعلى «من يختلف معنا» هو شكل من أشكال المواجهة. لكن العمل من أجل السلام يمثل الغاية الأسمى التي يجب أن نتطلع إلى تحقيقها. ويمكن لهذا الطرح الشمولي أن يتضمن مشروعات مشتركة تُعنى بقضايا مثل الأمن الإنساني - وهنا أذكر المبادرة الكندية النرويجية - وحقوق الإنسان - وهنا أذكر مبادرة الحكومة السويدية في الدعوة إلى معرفة الحقوق الأساسية الإنسانية. كما أشير إلى اقتراح إقامة فهرس عالمي للمساواة بين الشعوب Racial Equality Index. ومما يؤسف أن الحديث يكثر في هذه الآونة عن نظام عالمي مادي؛ نظام عالمي تقني؛ نظام عالمي أمني، وليس عن نظام إنساني. لقد أصبح التركيز، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، على الأمن الصلب (أو الأمن العسكري) في مقابل الأمن الإنساني (أو الأمن الناعم). وإذا أردنا بناء ثقافة السلام، علينا تطوير أسلحة للسلام لا للحرب.

ختاماً، اسمحوا لي أن أنهى كلمتي هذه بالآيات الآتية للشاعر أدونيس والمأخوذة من كتابه: «تنبأ أيها الأعمى»، والتي تصف حالة المفكر:

دائماً كنتُ أخطئ، ما زلتُ أخطئ، أملُ أن يتواصل،

من أجلِ ذاك اليقين المنور، هذا الخطأ.

لا أريدُ الكمال، وليس الحنينُ الذي يتفجرُ في شهقاتي

وفي زفراتي،

حيناً إلى متكأ.

(٣)

في اللغة : والفكر

في اللغة والفكر (*)

بدايةً، لي خمسة أطفئ بهم نار اللظى بالحاطمة: المصطفى، والمرضى
وابناهما، والفاطمة.

روى الحسن عن أبي الحسن عن جدي الحسن القول الحسن: «إن أحسن
الحسن الخلق الحسن».

كلما أدبني الدهر أراني نقص عقلي، وكلما ازددت علمًا ازددت علمًا بجهلي.
اسمحوا لي أن أقتبس بتصريف بعض ما ورد قبلي وقبلكم من «فقه اللغة وخصائص
العربية» وأقول: «الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والذي جعل اللغة
العربية لغة باقية تحمل إلى الناس في مضامينها الخير». (ص ٥)

أتيت لأتحدث عن المضامين اليوم. وقد سمعت الإشارة إلى زمن العولمة،
وأذكركم بأن التجارة الدولية السلمية، ونحن نتحدث عن السلم من أجل العلم أو
العلم من أجل السلم، تعني السلم الاجتماعي؛ الكوننة للأسرة الطامحة.

يبدو لي أن ما وُصف بمجتمع الكراهية؛ بقلم أحد الكُتّاب في سنة ١٩٦٧، هو
مجتمعنا اليوم على النطاق العربي. فالفرد أصبح فردًا طمّاعًا وليس فردًا طموحًا.
وهذا الطمع ينمي الكراهية في الأسرة وفي المجتمع، وفي الحي وفي الدولة القطرية
كما سمّاها أصدقاؤنا من الأحزاب، خاصة منها اليسارية. تحدث أحدهم ذات مرّة
وقال: إن العولمة عولمة مادية ضبابية عقائدية.

(*) تفرغ لمحاضرة سموه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثقافي الثالث لجامعة الأميرة سميّة
للتكنولوجيا «أزمة اللغة العربية في المجتمع العربي» (عمّان: ٥-٦/٥/٢٠٠٩).

أذركم أن التجارة السلمية استمرت ستة قرون من الأطلسي إلى مالابار على الساحل الهندي الغربي، إلى الملاقا، وتحدث اليوم عن نقاط الغلق: رأس الرجاء الصالح؛ باب المنذب؛ مضيق هرمز، والملاقا. كل نقاط الغلق هذه هي نقاط غلق للتجارة العربية الإسلامية الآسيوية الإفريقية. وتلك التجارة انتهت بمجيء فاسكو دا غاما، بالغة البرتغالية إلى ملك «الجين». وكما نعلم ملّة من تلك الديمقراطية المعاصرة التي تذهب إلى صناديق الاقتراع اليوم. وأذكر أن الديمقراطية الأكثر عدداً في العالم هي ديمقراطية الهند، وهي دولة فيها (١٨) لغة، استطاعت أن تنجو من الاستعمار اللغوي. وأكمل فأقول: قال فاسكو دا غاما لملك الجين: عليك بإخراج العرب والناطقين بلغة الضاد من العرب اليهود والمسيحيين والمسلمين وإلا قتلتك. فقال له: ماذا تعني بكلمة قتل؟ فهو لا يعرف معنى كلمة (قتل)، ولا مضمونها! واللغة العربية هي لغة المضامين.

إن الكوننة سبقت العالمية والعولمة. والكوننة ليست أسلوباً من أساليب الاستعمار القديم للانتشار. يقول اللورد ماكولي، على سبيل المثال، في الثاني من شباط/فبراير عام ١٨٣٥، وأنا هنا أترجم بتصريف: «ارتحلت في طول الهند وعرضها، ولم أر شخصاً أصفه بأنه متسؤل، أو شخصاً أصفه بأنه لص. رأيت تلك الثروة في الهند، ثروة القيم العالية، ثروة النوعية، ولا أعتقد أننا نستطيع أن نتصر على هذا البلد إلا إذا كسرنا العمود الفقري لهذا الوطن، كما أسماه. وذلك العمود الفقري هو التراث الروحي والثقافي. لذلك أقترح أن نستبدل ذلك النظام التعليمي العريق وتلك المنظومة الثقافية العريقة، لأنني أعتقد أن الهنود إذا اعتقدوا أن كل ما هو أجنبي وكل ما هو إنجليزي مفيد، وأعظم شأناً مما لديهم، فسيخسرون الكثير، وأول ما يخسرونه هو الثقة بالنفس وبالثقافة الوطنية، وسيصبحون كما نريد وطناً مستعمراً بكامل المعنى». وأضاف في شباط/فبراير عام ١٨٣٥: «من المستحيل بإمكانات محدودة أن نسعى إلى تعليم هذا الكم الهائل من البشر. أفضل ما نستطيع أن نقدم عليه هو أن نخلق طبقة من المترجمين بيننا وبين الملايين الذين يخضعون لحكمنا، طبقة - كما نسميها - النخبة الوظيفية، هندية من حيث الدم واللون، وإنجليزية من حيث المذاق، والآراء، والأخلاق، والفكر. بهذه الطبقة

نستطيع أن ننفذ إلى تطوير اللهجات المحلية لهذا الوطن ورفدها بمصطلحات علمية نستقرضها من المصطلحات الغربية، وبالتدرّج والتأني نقلهم إلى آلات قادرة على نقل المعرفة إلى الأغلبية الساحقة من سكان الهند». لاحظوا مصطلح المترجم: «بيننا والملايين التي من واجبنا أن نتحكّم بمقاديرهم».

اليوم انتهى الجدار الحديدي واستبدلَ بستار ذهبي. فالستار الذهبي بأيديكم: الكاميرات؛ الموبايل، الكهرباء. لكن أذكركم بكتاب صدر عام ١٩٤٢، لكاتب بريطاني يدعى سايمون وينشستر بعنوان «القنبلة والكتاب والبوصلة»، يتحدث عن اختراعات الصين. وكما قال الشيخ السهروردي - الذي ننتمي إليه نسباً حيث إن زوجتي سهروردية - حكمة الإشراف. فالإشراف أتى من الشرق. وبسمارك تحدث عن الحرب بين الثقافات. والثقافة التي كان يريد أن يحاربها هي ثقافة الكنيسة الكاثوليكية. لاحظوا الثورة العقائدية في أمريكا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات، ولاحظوا الثورة الإسلامية في التسعينيات وفي مطلع القرن الحالي، وثورة المهتمّين والمستضعفين.

إن الهدف الأول من هذا اللقاء الأول هو التمكين القانوني والتفويض القانوني للفقراء. وكما قيل صوفيّاً: «الفقر فخري، الفقر لله، أنا الفقير لرحمة ربي». أقول لكم مكّنوا أبناء هذه الأمة. وحين أقول (الأمة) أذكركم بأن القومية العربية عدداً هي أقل عدداً من القوميات الأخرى التي تشكّل مجموعها الأمة الإسلامية. ينظرون إلينا منذ عقود بنظرة إلى القدوة. وفي كل طالع شمس ندخل إلى نفوس المحبين والأصدقاء التقليديين لهذه الأمة شعوراً بالإحباط، لأننا تحوّلنا إلى مجتمع الطامعين، فلا توجد لنا منظومة تجيب عن السؤال الذي سيطرح علينا في عام ٢٠١٢: سؤال الجوامع المشتركة. فهناك حركة نشطة في العالم تبحث عن الجوامع المشتركة لهذا العالم، المعايير المشتركة. نتحدّث بمفردات: القيم، الأخلاق، المبادئ. لكن حين نلتئم حول مائدة العصف الفكري نفتقد إلى المعايير المشتركة التي نتفق معها وحولها مع العالم؛ مع عرب الشتات الذين يشكلون نسبة أكبر تناسباً من الأساتذة في الجامعات الأمريكية من المشتت الهندي أو المشتت الصيني. يقول هؤلاء: إن أردتم العودة منّا فلن نعود إلا إلى مجتمع الكفاءة. أكانت تلك العودة افتراضية من خلال الإنترنت: شبكة الاتصالات الافتراضية، أم من خلال الإنترنت: الشبكة الجوانية.

نحن لا نُؤمن بطبقة متميّزة ونخبة وظيفية. نحن نُؤمن بمجتمع الكفاءة. وأعود إلى «فقه اللغة وخصائص العربية» وأقتبس بتصرف بعض النصوص، وسأُنسب هذه النصوص إلى أصحابها، لأنني أعتقد أن هنالك تقليدًا عامًا، هو سرقة الأفكار إلى درجة أننا أصبحنا لا نعلم ما نقول؛ لأننا لا نعطي للأصول الحقوق المترتبة علينا جميعًا، ولا نعرف كيف نقدّم الرأي المستقل.

الستار الذهبي يحكمنا؛ مليار ونصف مليار إنسان يصنعون ويُصدرون ونحن نستهلك. مئة وست وسبعون براءة اختراع في العالم العربي مسجّلة داخل الوطن العربي قياسًا ب (٨) آلاف براءة مسجّلة في كوريا مسجّلة عالميًا.

رضينا قسمة الجبار فينا لنا علمٌ وللجُهال مال

فهل سيبقى العلم ويذهب المال، أم يذهب العلم مع المال؟ ترخيص البراءة في الولايات المتحدة الأمريكية يكلف الفرد (٢٠) ألف دولار، ويكلف الفرد في أوروبا (٢٠) ألف دولار.

وقد تطوّر البحث اللغوي وارتقى حتى بلغ مستوى عاليًا في العلوم القرآنية. وأقول: لابن فارس صاحب كتاب «الصاحبي» في فقه اللغة، وابن جني صاحب «الخصائص» فكرة واضحة عن فقه اللغة بالمعنى المعروف في عصورنا الحديثة؛ على أنه «علم القوانين العامة الناظمة لجزئيات اللغة، وبمعنى أعم وأشمل من علم النحو.» (فقه اللغة، ٢٦). وإمامنا زين العابدين بن علي وضّح في كتاب الحقوق ما لنا وما علينا، قبل موثيق حقوق الإنسان بقرون.

وللغربيين تقسيم آخر في استخدامات اللغة، وهو تقسيم يعتمد على علم الصوتيات؛ «فالحروف التي تهتزّ، حين إخراجها عبر الحبال الصوتية، تسمى حروفًا صائتة Sonores» (فقه اللغة، ٥٢). وهنالك من قال لغة الفضاءيات اليوم أصبحت لغة صوتية. وهذا من باب الدّم. علينا أن نستشعر صوتيات الحروف. فالحروف التي لا تهتز لها الحبال الصوتية حين إخراجها تسمى صامتة Sourdes ومثالها الحروف: (ب؛ د؛ ذ؛ ج؛ ف؛ ق). أمّا الحروف الصائتة التي تهتز لها الحبال الصوتية فمثالها:

(ف؛ ت؛ س؛ ك؛ ش؛ ب). ومن صفات بعض الحروف الاستعلاء، وهو التصعد في الحنك الأعلى. والحروف المتّصّفة بالاستعلاء هي: (خ؛ ص؛ ض؛ ط؛ ظ؛ غ؛ ق). ومن صفات الحروف - كذلك - القلقة: (ق؛ ط؛ ب، ج؛ د)، والذلاقة: (ب؛ ر؛ ف؛ ل؛ م؛ ن)، والتكرار Chuintante: (ر)، والتفشي Vibrante: (ش)، والصفير Sifflantes: (ص؛ س؛ ز). « (فقه اللغة، ٥٢).

فأيننا من اللغة الجمالية، وأيننا من الطموح بأن أسمع ذات يوم التراتيل باللغة الآرامية والسريانية، لنذكر العالم المسيحي بأنّ مهد المسيحية المشرق. فالنور أتى من الشرق Ex Oriente Lux. فإذا أردنا التشاركية مع حضارة ما يسمّى الغرب فلنبن هذه التشاركية في كل المجالات؛ في الغناء والابتهاال، «وهي في العربية من صفات الميم والنون Nazales (صفات الأنف) في أكثر أحوالهما، لكنها قد تعتري حروفاً أخرى في بعض اللغات. فجميع الحروف يمكن أن تُلفظ.» (فقه اللغة، ٥٢). وأقول مرة أخرى «من صفات الحروف: اللين، وهي صفة الواو والياء الساكنتين Diphtongues. (فقه اللغة، ٢٦). وهناك مترادفات لكل ما أقوله وُضِعَتْ في هذا الكتاب، وهو من المخطوطات العربية الموجودة في مكتبة جامعة ييل Manuscripts at The Yale University Library Arabic.

أما من حيث المضمون فماذا نرى من العناوين؟ اللغة والتراث الأدبي؛ اللاهوت؛ السير الذاتية؛ الجغرافيا والسفر؛ الموسوعات؛ الفلسفة؛ العلوم الطبيعية والاجتماعية، وموضوعات موسوعية تبدأ بالقهوة والشاي وتنتهي بالاختلال العقلي.

في هذه القاعة أو قاعة زميلة^(*) استضفنا لقاءً للحديث عن الوضع النفسي لنسبة كبيرة جداً من أبناء العراق وفلسطين والوطن العربي، الذين يتأثرون اليوم بالصددمات النفسية. فهل بمقدورنا أن نخاطب هؤلاء من وراء الأتعة، سواءً أكانت أقتعة من القماش أم أقتعة التّعُرُّ باللغة؟ كيف نُحيي هذا الجيل؟ كيف نزرع هذه الفسيلة قبل

(*) بجامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا.

قيام الساعة؟ أقول لكم: إن التعلّم بالقياس إلى معرفة معرفة ما لدى الآخر: المجموعة العربية؛ مجموعة لامبرت؛ مجموعة سالزبوري، المجموعة السومرية... إلى آخر ذلك، أمرٌ لا بُدَّ لنا من أن نأخذه على محمل الجد. «ففي اللغة الفرنسية مثلاً كانت تُلفظ الشين في Cheval كافاً، والشين في Chien سيناً وتاء مدغمتين مهموستين.

وحين نتحدث عن الغيرية، «فإن معرفة قوانين الإبدال هي التي تكشف لنا الصلة بين (ضرب واضطرب) و(غبن وجبن) و(غفر وكفر)، وترينا ما بين هذه الألفاظ الفرنسية من نسب وقربى (Autre, Altruisme) و(Cavalier)، و(Cheval) و(Scolastique école, Scolaire)، وما بين (Farine) الفرنسية و(Harina) الإسبانية.

إن الحضارة العربية حضارة معطاءة إن أرادت، و«مع المجموعة الصوتية للغة المنقول إليها. فالكلمات التي عُرِّبت تبدلت أحياناً كالفردوس (Paradis) والفالودج من (بالوده).» (فقه اللغة، ٦٦)

أن الأوان للمساءلة: «إن الأسئلة التي تعرض اليوم للباحثين في موضوع أوزان الألفاظ وصيغها، والتي عرضت من قبل للسابقين هي هذه. فهل لنا أن نأتي بصيغ جديدة، ونبتدع أوزاناً مستحدثة لأداء حاجاتنا الفكرية الجديدة؟ وما هي الطريقة إذا كان ذلك جائزاً؟ وكيف تُصاغ هذه الأوزان؟ وهل لنا أن نُحيي صيغاً حَكَمَ المتقدمون بجمودها أو موتها؟ أو قالوا إنها سماعية لا يُقاس على مثالها، وإنما يُكتفى بما ورد عن العرب من ألفاظ على وزنها، كجمع مفعول على مفاعيل، أو جعل (مَفْعَلَه) للمكان الذي يكثر فيه الشيء و(فُعَال) للأمراض. فهل لنا أن نجعلها قياسية؟ هل لنا أن نتوسّع في معاني الصيغ والأوزان المعروفة فننقلها إلى معانٍ أخرى، أو نضيف إلى معناها معنىً جديداً؟ أتساءل هذه التساؤلات؛ وقد درست في جامعة أكسفورد، ودرست على يد الشيخ حمزة العربي من مغربكم وهو مشرقنا، والشيخ نديم الملاح، والشيخ إبراهيم القطن، رحمهم الله، وعلى يد أساتذة أجلّ ذكراهم.

هل تكمنُ الأُزمةُ في المجتمعِ العربيِّ أم في اللغة؟ إذا كانتُ هنالكُ أزمةٌ في اللغةِ فهي انعكاسٌ للأزمةِ الاجتماعيةِ الثقافيةِ الفكريةِ في المجتمعِ. إنَّ أولَ مظاهرِ الانحطاطِ نجدُها في اللغةِ. لكن، يجبُ ألاَّ نبالغَ في الأُزمةِ وأنْ نكونَ كُليينَ في نظرَتنا إلى اللغةِ. فهي ليستُ وعاءَ الفكرِ، بل هي الفكرُ نفسُه.

اللغةُ هي المظهرُ الحضاريُّ الأكبرُ لأيِّ مشروعِ نهضويِّ، وأسسُ أساسه. فعلى سبيلِ المثالِ، لم تبدأِ النهضةُ الأوروبيَّةُ إلا عندما شرعَ الأوروبيونَ في استعمالِ اللغاتِ القوميَّةِ.

إنَّ اللغةَ التي تفتقرُ كلماتها إلى مفاهيمٍ معينة، تحجُبُ عن الناطقين بها استيعابَ هذه المفاهيمِ. واللغةُ التي نعرفُها والمتاحةُ لنا هي الوسيلةُ التي نرى بها العالمَ على رحابتهِ. لذلك، تحيا اللغةُ وتنهضُ بالاجتماعِ إلى الاقتراضِ اللغويِّ الذي يَمكُننا من مواكبةِ هذا الطوفانِ من المصطلحاتِ الجديدةِ في الموضوعاتِ كافةِ. لكنَّ المسألةَ ليستُ متعلِّقةً بالمصطلحاتِ فقط، وإنما تتصلُّ بعلمِ المعاني، والسببِ اللغويِّ syntax. فالمصطلحاتُ على أهميتها تأتي في مرتبةٍ ثانيةٍ بعدَ السببِ اللغويِّ.

لا بدَّ من تحقيقِ التوازنِ إزاءَ الازدواجيةِ اللغويةِ، وتعزيزِ دورِ اللغةِ الأمِ. لقد تزايدَ استعمالُ اللغةِ الإنجليزيَّةِ في الشرقِ الأوسطِ. ولمَّ يعدَّ استعمالُها محصوراً في مجالِ التخصصاتِ العلميَّةِ مثل الطبِّ والهندسةِ، لكنَّها أصبحتْ بشكلٍ متزايدٍ لغةَ الإنجازِ language of achievement. واذكروا مقولةَ مكولي في منتصفِ القرنِ التاسعِ عشرِ حيالِ الهندِ. اللغةُ إذاً وسيلةٌ للاستعمارِ الجديدِ، وسيلةٌ للانضمامِ إلى ناديِ الأقوياءِ. نعم دخلتِ اللغةُ العربيةُ إلى الأممِ المتحدةِ، لكن ما الفائدةُ من حيثِ المضمونِ حين نُسألُ عام ٢٠١٢ عن القواسمِ المشتركةِ بيننا وبين الأممِ؟... نلاحظُ أنَّه غالباً ما تكونُ الإعلاناتُ عن سلعِ الرفاهيةِ باللغةِ الإنجليزيَّةِ لا العربيةِ، بينما تكونُ معظمُ الإعلاناتِ عن المنتجاتِ المحليَّةِ الأكثرِ ضرورةً باللغةِ العربيَّةِ، لغةَ الفقراءِ. (لا أريدُ في هذه الحياةِ إلا الدعاءَ لربِّ البريةِ أن يعزَّ العرَبَ والمسلمينَ).

لقد سارعتْ النُخبُ في العقود الماضية إلى تعلّم لغات «الأخر»؛ أي المستعمر. الآن، وبعدَ مرور عقود على انقضاء هذه الفترة، ازدهرَ تعلّم اللغة الأجنبية بوتيرة مرتفعة؛ إذ يُعدُّ الكثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة تعلّم اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة أمراً حيويّاً. وفي المقابل، يُنظر إلى المدارس الحكومية التي لا تركز على تعليم اللغات الأجنبية على أنها، من ناحية تعليمية، تؤدّي بالطلبة إلى طريق مسدود. المفارقة هي أنّ العديد من الخريجين لا يمتلكون تأهيلاً كافياً في أيّ لغة على الإطلاق.

أنجح تجربة تعليمية في العالم هي في فنلندا الصغيرة التي احتلت وأبيدت مراراً وتكراراً عبر التاريخ. إنهم يبدؤون بعدنا بعامين، وينتهون في التعليم الإلزامي بعدنا بعامين. يبدؤون بتعليم التاريخ بأسلوب قصصي. قال لي معلم فرنسي بعد إلقاء كلمة في بروكسل: اعتدنا على المقدمة الرقمية ١ و ٢ و ٣ والخاتمة. لا نألف في هذه الأيام من يتحدث بالأسلوب القصصي أو في المنطق المستدير لأبدأ بنقطة وأعود إليها. قلت له: أعظم الكتب وُضعت بأسلوب قصصي، بما في ذلك وأهم ما في ذلك رسالة الهداية. فلماذا ننفر ونكره الجيل الذي يجب أن يعتنق ويحب تراثه بالفرض والتنفيذ والتعسف؟ نحن في جامعة الأزهر، وقبل ذلك في جامعة مكة المكرمة، علينا أن نستذكر أننا أحفاد من بدأ التعليم الإنساني المباشر في نظام الرواق أو الأروقة، تعليم الزُمر، التي تجلس أمام الأستاذ وتتعلم بأسلوب قصصي محبّب.

كنت في زيارة لأحد المواقع الأثرية قبل أيام في الأردن فأذّن المؤذن، وإذ بالمعلّمات يطلبن من مدير الآثار تخصيص مكان خاصّ لهن للصلاة بعيداً عن الأطفال. فقلت: أين أتى ذلك في التعاليم القرآنية؟ أليس من واجبهنّ أن يعلمن الأطفال الصلاة؟ لماذا يعتذر هذا المجتمع بأعذار واهنة؟ كل هذا لأننا فقدنا الشعور بالصالح العام. القاعدة الفقهية واضحة: المصلحة مصلحة الجميع؛ غاية الحكم. والحكم ليس الحكومات، ولا القطاع الخاص التجاري والاقتصادي، ولا النقابات ولا المنظمات غير الحكومية، ولا المجتمع المدني. الحكم هو الأسرة التي تكوّن الوطن بكامل فعاليات تلك الأسرة. فإن أردنا تفعيل أمام من يقول

لن أظهر محتوى برامجي ومضمونها إلا بعد إقامة الشريعة، فإنني أقول له: إنني اطلعت على جوانب من الشريعة الإسلامية، فهل أتيت بجديد حيال تحديات العصر؟ وأقول لمن يطالب بتفويض الولاية العامة لأصحاب النفوذ، من خلال جعل القانون يعمل من أجل الجميع، سيصبح كل مواطن، وستصبح كل مواطنة صاحبة نفوذ، وشريكة وشريكاً في مستقبلنا النهضوي.

نجدهم هنا وهناك يتحدثون باللغة العربية العامية الدارجة في بلدانهم، ويطالعون باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ويجدون الكتابة في أي لغة أمراً مزعجاً. قضت الإنترنت على فن المحادثة النبيل، وعلى فن الاستماع النبيل، وعلى أداء المجلس، وعلى القدرة على الكتابة، فأصبحت اللغة العربية الفصحى المكتوبة، كما يرى البعض، تخصُّ فئة المتديّنين والفقراء، وهي نتيجة كارثية.⁽¹⁾

حبذا لو أقمنا مشروعاً للاعتراف بأن النسب المتفوّقة في التوجيهية العامة يجب أن تكون هي المؤهلة للقيام بدور الوعظ في المساجد، وأما المسجد الجامع فهو الأهم في قمة الهرم. أما المساجد الصغيرة فعليها أن تتبع نظاماً علمياً معرفياً، فالمسؤول يُسأل. المسؤول ليس مسؤولاً بحكم موقعه الاجتماعي. ليس مهماً الأنا، فالمهم هو الأمة. اخرجوا من المكاتب ومن البيروقراطية، ومن طلب الوظائف، وفكروا في مستقبل هذه الأمة.

أمامنا دولة فارسية ودولة تركية وفلسطين التاريخية، والكل يسعى إلى دور متنفّذ في المحيط العربي. فهل للعرب أن يستمروا في الشردمة؟ سُئلت في بلجيكا وكذلك في هولندا: هل لك أن تطلعنا على كيفية التواصل مع المهجّرين أو المهاجرين من المغرب العربي الكبير؟ فوجدت ثلاث جاليات من جبال الأطلس يتحدثون بالأمازيغية بلهجات لا يفهمها بعضهم عن بعض، لا ينطقون بلغة الضاد، ولا يعرفون اللغة الفلمنكية أو اللغة الألمانية. وكلما يرتكبون خطأ، يُقال: انظروا إلى هؤلاء، انظروا للإسلام، انظروا للعروبة، انظروا للتكلف. سُئل أحدهم: هل تعرف

(1) Jon B. Alterman, *The Magic is Gone*, Center for Strategic & International Studies CSIS, April 2009.

الفرق بين الجهل واللا أبلية؟ فأجاب: لا أعرف، ولا يهمني الأمر. من قدّم الميم ما ندم: «ما أعرف»، «موشغلي». حتى متى سنبقى نعيش هذه الصور من الذل؟

يعتمد ازدهار اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين على تقدّم العلوم والتقانة في الدول العربيّة. نحتاجُ إلى جهود كبيرة على المستوى اللغوي كي يزداد استعمال اللغة العربيّة بشكل علميٍّ وجديٍّ في شبكات المعلومات العالميّة. بذلك، تصبح اللغة العربيّة وسيلةً لنقل المعلومات بالتقنيات المتطورة، ولغةً منتجةً للعلم. هنأت رئيس اتحاد الجامعات العربية على المبنى الجديد، فكل مشروع يبدأ بمبنى جديد. وذكرته أنه بين (٥٠٠) جامعة متقدّمة في هذا العالم ثلاث جامعات إسرائيلية، ولا توجد جامعة عربية واحدة. هل الجامعة شكل من أشكال النفاق الاجتماعي؟ هل الشهادة هي شهادة زواج أم شهادة معرفية؟

إنّ عصر الاتصالات والمعلومات، والمعرفة، والحكمة، والأذكاء كثر والحكماء قلّة، والترفيه الذي نعيشه، يضعُ أماننا الكثير من التحدّيات، ويفتحُ أمامنا في الوقت نفسه آفاقاً واسعة. لذلك، علينا التسلّح بكلّ ما لدينا من إمكانيات ووسائل لمواجهة هذه التحدّيات في ضوء الحرص على ممارسة اللغة العربية. فهي تُعدُّ أهمّ وسيلة اتصال فيما بين كتلة هائلة من السكان في منطقة من أكثر مناطق العالم حركةً وحيويّةً. ومن أكثر بقع العالم طمعاً بها. ماذا يعني العالم العربي للأجنبي: نفض و قدرة شرائية. ترليار دولار في عشر سنوات على السلاح، على التسلّح. فماذا عن التسلّح بالعلم والمعرفة؟ ماذا عن إقامة صندوق للتضامن مع الفقراء؟ جنوب شرق آسيا؛ ماليزيا تختلف عن فيتنام، وفيتنام تختلف عن سنغافورة، وسنغافورة تختلف عن إندونيسيا، لكنها تتفق على العمل الجمعي ميثاقاً للمواطنة. ذلك هو الاختلاف الذي لا يُذهب للودّ قضيّة. ومعايير هذه المواثيق هو: اتقان اللغة الأم، ومعرفة لغة أخرى. هل لنا أن نتصور في يوم من الأيام أن جورج قرم، زميلي وصديقي وصديق الإخوة المؤسّسين في منتدى الفكر العربي، يقول في مؤتمر القمّة الاقتصادي بالكويت في تحضير أحد الأوراق المهمّة: استجدوا بالمصطلحات التي سمعتها من فلان. تتحدثون عن البيئة، فأيننا من الأوقاف التي كانت تقيم الحمى لحماية البيئة

الإنسانية والبيئة الطبيعية. لا نقيم المشروعات الاقتصادية لتهميش الإنسان، لكن نقيمها لتفعيل الإنسان بكل معاني التفعيل، بتوفير التدريس السليم والتعلم والتعليم لكل إنسان، وهذا حق من الحقوق الإنسانية التي سنسأل عنها أمام التجمع الأممي في عام ٢٠١٢.

علينا أن نعد أهم وسيلة اتصال بين هذه الكتلة الحيوية، وهي اللغة والقياس. وعلى سبيل المثال، فإن Wikipedia و Britannica تتنافس على التعريف لمن هو عربي. أين الموسوعة العربية التي تتنافس مع Wikipedia و Wikimedia؟ قبل أعوام كنا نتحدث عن مشروع IN وهناك (١٨) حرف بين I و N ترمز إلى كلمة واحدة internationalization. إن أردنا أن نقول عن هذا الوطن العربي بأنه استعاد مكانته الطبيعية تحت الشمس بين مجموعة الدول في هذا العالم وبين مجموعة الشعوب، علينا أن ندرك أننا في السبعينيات بدأنا في بوينس آيرس الحديث عن أرشيف للمعلومة، وانتقلنا إلى أرشيف للمعرفة، مروراً بـ information: المعلومات، media، إلى informatics في أوروبا الشرقية الآن نقلاً عن أوروبا الغربية. وأنا عضو في لجنة دولية للديمقراطية الانتقالية، وأحثكم إلى دراسة تجربة أوروبا الشرقية، حيال الغزو الثقافي من المحيط اليورواطلسي. نحن نتوسط الغزو الثقافي من آسيا؛ من شرق آسيا من دول ESCAP شرق آسيا والمحيط الهادي والأوروأطلسي من الغرب. استرعى انتباهي في هذه التجربة الاستناد الرقمي إلى الأرشيف المفتوح. فكل حالة قتل فردي أو جماعي مُدرّجة في الأرشيف المفتوح Open Society Archive أرشيف المجتمع المفتوح. في كل طالع شمس تثيرنا بوصفنا بشراً وتدمي قلوبنا صور البؤس والقتل والفرع في الشارع العربي. لكن أين المستند الموثوق؟ هل لنا من خلال اللغة العربية الفصحى أن نصل إلى المجتمع المحلي؟ أين الكرم الفكري والإتقان العملي الميداني؟ لنقدم على تقصي الحقيقة الاجتماعية من خلال التواصل، ليس مع ذواتكم، لكن مع المجتمع الذي يعتقد أننا نحن المجتمع المخملي المرفّه لا نعيش معهم ولا نتحمل ما يتحملون. مَنْ يتعاطف معهم لا يطلب منهم سنداً بنكياً، بل يطلب أرواح هؤلاء.

والظاهرة الاستشهادية أو الانتحارية كما تسمى لدى البعض، هي آخر ما يمكن أن يعبر الإنسان من خلاله. ويضيف بعداً أدبياً في أنه يقرأ مبررات استشهاده قبل أن يُقدم على ذلك. أهذا ما بقي لنا من اللغة العربية؟ أن نواجه الوجه الكريم بتبرير ذلك الاستشهاد الذي قد يؤدي إلى موت الأبرياء؟

اللغة العربية شريان حياة واستحياء. أين الاحترام؟ أين مجالس الأدب؟ أين تكريم رموز اللغة العربيّة؟ قال لي أحمد زويل، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء: استطعت أن أبنى معك حواراً. وداعبتة، وهو صاحب نظرية الفيمتو، فقلت: فهمتك بثانية. أين الفطرة؟ أين الأريحية؟ أين المبادرة؟ نحن نتحدث عن جمود الفكر العربي ونسهم في تعميق ذلك الجمود.

إن هذا اللقاء هو لقاء الاستمرارية والإبداع والتغيير. ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلُمًا لَّهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]. أقول لكم: إن مخاطبة الجماهير والطلبة والشباب لن تكون في نهاية المطاف إلا باللغة الأم.

بمقدور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تهض بدور فعال في نشر اللغة العربيّة، وهذه الكلمات أقولها في الأسبوع العلمي، وهذا النشاط هو جزء رئيس من الأسبوع العلمي: نشر اللغة العربية والارتقاء بها في الوطن العربي وفي سائر أنحاء المعمورة.

إن مسيرة اللغة العربيّة في العصر الحديث تبيّ بأنّها آخذة في التطور والانتشار. وقد مرّت لغتنا بثلاث مراحل في تطورها: المرحلة الكلاسيكية والمتوسطة والحديثة، إذا جاز التعبير. وإذا ألقينا نظرة مقارنة على وضع اللغة العربيّة خلال القرن التاسع عشر وما آلت إليه خلال القرن الماضي، نجد اتساع نطاق استعمالها، وازدياد نسبة التعليم بها، واستيعابها في مصطلحاتها لمعظم منجزات العصر الحديث، وتقنيات التقدم العلمي. لكن هل نستخدم اللغة العربية لغايات التبشير؟

لست رجلاً متعصباً أو مترمماً. لكنني إن كنت متعصباً بمفهوم راديكالي، فأنا راديكالي بمفهوم أنني أؤمن بأن ربّ البريّة جعلنا أمة وسطاً لنستفيد ونفيد.

وعلى الصّعيد الدّوليّ، أصبحت اللغة العربيّة، كما أسلفت، لغةً رسميّةً ولغةً عملٍ للأمم المتّحدة ولجانها الرئيّسيّة عام ١٩٧٣؛ إضافةً إلى اللغات الرّسميّة الخمس الأخرى. ومع إنشاء اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، أصبحت اللغة العربيّة، إلى جانب اللّغتين الإنجليزيّة والفرنسيّة، اللغة الرّسميّة ولغة العمل في اللّجنة. ما فائدة اللغة إن لم تكن وسيلة اتصال للمضامين؟

أرجو أن تأخذ أمانة سرّ المؤتمّر (*) بهذه التوصيات إن وجدتها ذات فائدة:

- الاستمرار في وضع المعاجم العربيّة الحديثة، نحدّث الأصالة ونؤصّل الحدائث كاليابان مثلاً، سواء أكانت عامّة أم متخصصة، أحاديّة اللغة أم ثنائيّة، حتى تكون مراجعٍ يعتمد عليها جميع أبناء اللغة العربيّة في معرفة ألفاظها ومعانيها وطرق استخدامها، وأنواع دلالاتها.
- تفعيل دور اللغة العربيّة عالمياً، والتركيز على الأسلوبية المبدعة في مخاطبة الآخر، اذكروا علم البديع، والحفاظ على مواكبة العربيّة للتطورات التّقنيّة والاستمرار في وضع المصطلحات وبلورة المعاني المحدّدة لها، وتوظيف المستجّدات الرقميّة digital لصالح ثقافتها الأصيلة.
- إيجاد صيغة عمل معلوماتيّ عربيّ فوق قطريّ من أجل وضع المعايير المنظّمة للإنتاج الرقميّ باللغة العربيّة واللغة العربيّة.
- اعتماد مبدأ القياس في تعليم مناهج اللغة العربيّة. الفرنسي والألماني بعد حربيين كونيتين والحرب الفرنكو بروسية قبل ذلك؛ أي ثلاثة حروب كونية كارثية لا يستطيعون التحدّث مع بعضهم بعضاً لولا برامج Erasmus Socrates Minerva Tempus، أن تضع نفسك مكان الآخر. حتى داخل المجتمع يجب أن يضع الغني نفسه مكان الآخر الفقير. أين فرّق السّلم العربيّة التي تُقدّم على دارفور كما أقدمت إلى جانب ٥٠٠ متطوع هم أطباء

(*) المؤتمّر الثّلاثيّ لجامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا «أزمة اللغة العربيّة في المجتمع العربيّ» (عمّان؛ ٥-٦/٥/٢٠٠٩).

ومهندسون وعلماء اجتماع، على العمل مع المجذوم الدارفوري عام ١٩٨٦ قبل أن تصبح دارفور ذات أهمية لأسباب أخرى. المجذوم كان يهرب منا كما يقولون كالصيد الجفلان. كيف نستعيد هذه الإنسانية من دون اعتماد مبدأ القياس وتيسير تعليم اللغة بالنسبة للناطقين بها من جهة، وللناطقين بغيرها من جهة أخرى.

● التعامل مع اللغة العربية برؤيا تكاملية يُنظر من خلالها في المؤثرات عليها، خصوصاً وسائل الإعلام. وأقول في وسائل الإعلام مرة أخرى. وهذه الاستمرارية في اللقاءات الافتراضية يمكن إدامتها من خلال لقاءات مفتوحة بين الجامعات العربية كافة وغير العربية على مدار السنة.

● العمل على إظهار الوجه المضيء للغة العربية، من خلال النماذج والاستخدامات البلاغية رفيعة المستوى، ونشر أمّهات الكتب باللغات الأخرى، وتشجيع الترجمة من العربية وإليها، ومتابعة التصدي لمحاولات النيل من اللغة العربية.

● هنا أشكر مجلة العربي التي احتفلت بمرور (٥٠) سنة على إنشائها، وهذه معجزة في العالم العربي. أشكر دولة الكويت التي مولّت *Scientific American* للترجمة العربية. وأشكر مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي ستقدم على ترجمة البرامج الوثائقية المهمة؛ الجغرافية والتاريخية، إلى آخر ذلك. هذه هي الكوننة التي أتحدث عنها.

وربما أصعب ما في الموضوع: دراسة الجدل القائم ومسببات الجدل القائم. «نحن نشرع في البلدان العربية ونخرج بالأسباب الموجبة للتشريع بعد صدوره». فإذا كان هنالك جدل قائم، ما هي مسببات هذه الأشكال من الجدل؟ وهل هي صورة صحيحة لجدل عربي؟ أم صورة مُختَرقة يُقصد منها النيل من اللغة العربية؟ إن دراسة الجدل القائم حول اللغة العربية الفصحى واللهجات العامية يجب أن يكون لنؤنس الكوننة فيما بيننا ومع الآخر.

وفي الختام أدعوكم إلى الصدق مع الذات والصدق مع الآخر. أقول قولِي هذا وأستغفر الله لي ولكم.

(٤)

الملاحق

الملحق (١)

مُنْتدى الفكر العربيّ: ماذا بعد سنته الفضيّة؟

مذكرة مقدمة من الأمير الحسن بن طلال

إلى اجتماع الهيئة العمومية لمُنْتدى الفكر العربيّ في الدوحة؛ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧

نعم؛ ماذا بعد؟

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على مسيرة المُنْتدى، وتنامي إسهاماته في الحياة الفكرية العربية، وتجربته في التعامل مع التّحديات على مدى ربع قرن مضى، لا بدّ من وقفة مراجعة لإعادة ترتيب بيته الداخليّ، من حيث الجوهر والمضمون. ولا بدّ أن تتضمّن هذه الوقفة إعادة النّظر في مقومات الفكر العربيّ المعاصر، الذي يطمح المُنْتدى أن يبقى جزءاً فاعلاً منه.

إنّ مثل هذه المراجعة لا بدّ لها حكماً أن تبدأ من أهداف المُنْتدى وفلسفته ورسائلته التي استند إليها في مسيرته طوال السنوات الماضية. وقد كان التّركيز في هذه المسيرة على جسر الفجوة بين الفكر وصانعي القرار. وأمام المحنة الكبرى التي تتكشف أبعادها وأخطارها يوماً بعد يوم لتفريغ الفكر العربيّ من مضمونه، وشرذمته وتشثيته بأساليب شتى عبر تهجير العقول والأدمغة، والقمع والكبح بمختلف أشكالهما، فضلاً عن طغيان الضّغوطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تتبيّن أهمية التّفكير في ثلم الفجوة بين الفكر والمحيط الذي يُوجد فيه، وأهمية العمل على تكاملية الدّين والدّولة بالمعنى الإيجابيّ الذي يخدم الصّالح العام، ويزيل تدريجياً حدّة التّوتّر في علاقتهما وفي مدلول هذه الثّنائيّة لدى الرّأي العام.

إنّ كون الإنسان/ المواطن هو محور الفكر وروحه وغايته إنّما يعني أنّ يكون المنطلق تعميق التّواصل والاتصال بين الفكر والمواطن، أو بعبارة أخرى بين الفكر ومؤسّسات المجتمع المدنيّ؛ من دون إغفال التّحوّلات الجديدة في عالمنا،

وما يؤدّيه الإعلام المعاصر بكلّ جوانبه وتأثيراته من دَوْر في البنى الاجتماعيّة والفكريّة. هنا بالضُّبط تكمن نقطة التحوّل المقترح في مسيرة المنتدى لمقبل الأيام، من خلال ندواته ومؤتمراته و برامجه المختلفة.

وضمن الخطوط العريضة لرسالة تفعيل المواطنة، تبرز ضرورة الحوار من أجل الصّالح العام لتكون في مقدّمة الوسائل العمليّة للتواصل والاتصال بين الفكر والمواطن، وبين المواطنين أنفسهم، لتحريك المياه الآسنة المتمثّلة في الأغليّة الصّامتة أو المصمّتة، وحفز هذه الأغليّة على المشاركة في بناء المستقبل العربيّ. أضف إلى ذلك الاعتناء بتأهيل المهمّشين والهشّين وتمكينهم وتفويضهم؛ أي مَنْ ليس له قدرة على المساهمة في الحياة العامّة، بصرف النّظر عن الجنوسة - أكان ذكراً أم أنثى - وعن الطائفيّة والعريقيّة والمذهبيّة، وما إلى ذلك من تصنيفات.

إنّ غياب تلك المشاركة - في أوسع معانيها - معناه توغّل التّطرّف، والضّياع بين الغلاة والغزاة. فنحن بحاجة ماسّة إلى أنّ نعيد الاعتبار هنا لعلم المعاني بعد أنّ استبدّد بنا علمُ الكلام.

الهدف الأبعد والأسمى من ذلك أنّنا أصحاب مسؤوليّة فكريّة إزاء حكمة الإشراق. ومؤدّى هذه المسؤوليّة الإسهام بالرؤى والأفعال في تجديد حكمة الشّرق وإعادة الفضل لها في نهضة الفكر، والخروج من دائرة التّأثر إلى دائرة التّأثير، ومن حومة الكلام إلى حومة الفعل. فالمشكلة ليست في ركود الفكر، وإنّما في غياب الفعل؛ الفعل القادر على الفصل غير التعسّفيّ بين دوائر النّفوذ الاجتماعيّة والدينيّة بتحديد المساحات المعياريّة لكلّ منهما، الآخذ في الحسيان التناغم والتكامل بينهما، من دون أن يُعيق النّفوذ الاجتماعيّ عمل النّفوذ الدينيّ أو العكس. والمعنى: التوصل ضمن سيرورة جهدنا الفكريّ في المنتدى إلى أسس تطبيق معادلة حضاريّة لكلّ من الدّين والدّولة، كي لا نقع بين براثن هذه الثنائيّة، ولكي يكون الجهد منصّباً في إطار الصّالح العام.

ما السبيل إلى هذا كله؟ لا سبيل إلى الفعل المؤثر إلا ببرامج عمل مرنة قابلة للتنفيذ، تتبثق من أهداف واضحة محدّدة؛ مع الاهتمام بأن تكون هذه البرامج قابلة أيضاً لأن تتحوّل إلى مقترحات عملية مُقنعة، يمكن تقديمها إلى جهات التمويل لضمان التنفيذ الأمثل.

لقد بدأنا عملياً في متدانا ببعض الخطوات لبلورة التوجّه الجديد لمسيرتنا ووضع العناصر الجوهرية لرسالتنا الإنمائية (الإنسان هو الأساس؛ فضلاً عن الانتماء والإنماء) موضع التأكيد والقابلية للتنفيذ. فألمي أن تُكلّف مجموعة بحثية عربية ذات خبرات دولية متميزة لرسم أطر التوجّه الجديد. ولعلّ في مقدّمة وسائل التنفيذ والمتابعة إنشاء مركز الكواكبي للديمقراطية الجاري إقامته في الدوحة. وسيتولّى هذا المركز البحث في موضوعات مهمّة لجوانب المواطنة والمجتمع المدنيّ وتفعيل الحوار والمشاركة في صنع القرار.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنّ إيجاد تحالف إقليمي من أجل التنمية والاستقرار، يستند إلى الدبلوماسية العامة Public diplomacy محلياً وإقليمياً وعالمياً، وكذلك ابتكار شتى الوسائل من أجل صياغة استراتيجية عربية للاتصال والتواصل مع الذات ومع إقليمنا ومع العالم، والعمل على مكافحة الأمية القانونية التي ما زلنا نعاني من عقباتها، هي من أولى الأولويات للتنفيذ الذي يمكننا من خلاله إيصال رسالتنا، عربياً وعالمياً؛ مضافاً إليها البعد التعليمي التوعوي (مثلاً التعليم النظير) بكلّ مراحل (التعليم من المهد إلى اللحد)، الذي يجيب عن الأسئلة: ماذا نتعلّم؟ وكيف نتعلّم أن نتعلّم؟

لقد حان الوقت لتحويل الفكر إلى استراتيجيات عمل، والاستفادة من قوّة الفكر في إيجاد مجتمع مدنيّ متماسك وديناميّ يشكّل القاعدة العريضة لتعزيز الأنسنة بشقيها: الطّلب من الآخر أنسنّتنا في التّعامل مع قضاياها والنّظر إليها، وأنسنة أنفسنا والآخر، ابتداءً من الحوار وتشخيص واقعنا المأزوم، وانتهاءً

بصناعة قراراتنا وصورنا الإنسانى المشترك بشقيّه: الأمن الناعم Soft security والأمن الصلب Hard security؛ بعبارة أخرى: الأمن «الذكي» Smart security.

من هذا المنظور، نستطيع أن نكتشف مكانتنا ودورنا المأمول في إعادة اكتشاف إقليمنا ببعده الآسيوي، وما يعتمل فيه من قضايا مشتركة ذات ارتباط بمعنى الأمن الإنسانى، مثل: الحروب، والنزاعات الإثنية والطائفية والمذهبية والحقوق الدينية، والإرهاب والتطرف، والهجرة والتهجير، والفقر والبطالة، ومخرجات التعليم، والفساد والإفساد، ونقص الغذاء والدواء، والمياه والتصحر والبيئة، والطاقة والتكنولوجيا والتصنيع، ودرء أخطار أسلحة الدمار الشامل؛ فضلاً عن قضايا الديمقراطية وتكافؤ الفرص والمشاركة السياسية.

إنّ الحديث عن التكافل وحده لم يعد مجدياً إزاء ضعف الاهتمام بالحاجات الأساسية للإنسان. ما نحتاج إليه هو العودة إلى بناء العقل العربى والنظر إلى أنفسنا عبر التفكير فوق القطري؛ فقد أدى الاستقطاب إلى ذبح الفكر. وبالرغم من الاستقطاب، فإن عبء العلاج يقع على الفكر العربى لامتحان نفسه تحت سقف الحرية المسؤولة.

علينا أن نبدأ بأنفسنا - مفكرين ومواطنين - لیتسنى لنا السير في اتجاه الآخر والاستجابة لمتطلبات العصر، ومحاذرة الوقوع في أحابيله وأحاييله، برؤى عقلانية واعية ومن خلال العمل على أرض الواقع. دعونا نحاول - بالقول والفعل - أن نُعيد لحواضرنا ما تستحقّه من ألقٍ وإشعاعٍ فكريّ.

الملحق (٢)

نحو استراتيجية مستقبلية لمنتدى الفكر العربي للسنوات الخمس المقبلة

مذكرة مقدمة من الأمير الحسن بن طلال

إلى اجتماع الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربي في الدوحة؛ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧

(١)

يمرّ الوطن العربي بمرحلة بالغة الخطورة والتعقيد، ويطل على مفترق طرق لم يشهده على مدى الخمسين سنة الماضية. وتعود خطورة المرحلة إلى اعتبارات خاصة بالوطن العربي نفسه، وإلى التغيرات الدولية السريعة التي لم يستطع النظام العربي مواكبتها. فهو يعاني من «انكشافات» علمية وتكنولوجية وصناعية وثقافية وإعلامية ومعرفية وغذائية وأمنية هائلة. يكفي أنه لم يستطع أن يتجاوز حاجز الـ ١٠٪ في التجارة العربية العربية، كما تصاعدت المستوردات لتصل إلى (١٠٠٠) دولار للفرد في السنة مقابل صادرات محددة لا تتعدى (٦٠٠) دولار للفرد في السنة. وما زالت الكتب الجديدة الصادرة سنوياً أقل من (٣,٣) كتاب لكل (١٠٠) ألف من السكان، ومتوسط الإنفاق على شراء الكتب أقل من (٥) دولارات للفرد سنوياً، ومتوسط الإنفاق الرسمي على الثقافة أقل من (٢) دولار للفرد سنوياً. ولا يزال الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أقل من (٥) دولارات للفرد سنوياً، مقارنة بعشرات الدولارات ومئاتها في الدول المتقدمة.

لقد تحوّل العالم إلى حالة جديدة تمثلها العولمة بكل ما يعني ذلك من انحسار للحدود الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسلعية والتنافسية. وتغيّر النظام

العالمي إلى نظام القطب الواحد. ونشأت حالة «الإرهاب الدولي» بكل خلفياتها الفكرية والعقائدية الزائفة وعبثيتها وتداعياتها السلبية على العلاقات الدولية عامة، وعلى العلاقات العربية والإسلامية الدولية خاصة.

وقد تفاقم التقهقر العربي بتأثير إغفال دور المواطن العربي - من خلال أحزابه ومؤسساته المدنية - في المشاركة في رسم التوجهات الوطنية، وغياب التوافق العربي الرسمي على الحدود الدنيا من الجوامع، والتفاضي عن المشكلات الوطنية الداخلية، وضغط القوى الدولية الكبرى. فتم احتلال العراق وتدمير بنيته الاقتصادية وتمزيق نسيجه الاجتماعي. وعلى الطرف الجنوبي للوطن العربي، يشهد السودان حالة معقدة من التداخلات السياسية والنزعات الانفصالية والمعاناة الإنسانية، سواء في دارفور أو جنوب السودان. وفي قلب هذا الوطن، ما زالت المسألة الفلسطينية تراوح مكانها. كذلك تصاعدت الأزمة اللبنانية منذ اغتيال الرئيس الأسبق رفيق الحريري، وتفاقمت إلى الدرجة التي تهدد بالانفجار في أي لحظة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦.

وقبل هذا وذاك، لا تزال معاناة الإنسان العربي على أشدها بين غياب الديمقراطية وبطء التحول نحو إدارة الدولة الحديثة، بما فيها التداول السلمي للسلطة، وبين اتساع مساحات الفقر لتتجاوز حاجز الـ ٢٠٪ وتفاقم البطالة ليتجاوز معدلها ٢٠٪، بما في ذلك بطالة الخريجين الجامعيين التي تصل في بعض البلدان العربية إلى ٣٠٪! أضف إلى ذلك ضعف منظمات المجتمع المدني وقلة أعدادها، فلا يتعدى معدلها منظمة واحدة لكل أربعة آلاف مواطن؛ وعجز الأحزاب السياسية عن ممارسة دورها في تطوير البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعبير عن تطلعات المواطن؛ وقبضة السلطة القوية وبطء برامج الإصلاح السياسي وسيادة الإعلام والثقافة العولمية التي لا تخاطب القضايا الجوهرية للمواطن؛ واغتراب

الشباب النفسي والذهني؛ وارتفاع نموّ التزايد السكانيّ؛ والفجوة التكنولوجيّة، خصوصاً الفجوة الرقمية؛ ومشكلات التعليم بمختلف مراحلها؛ والهجرة الداخلية والخارجية؛ إلى ما هنالك. لقد نجحت تحولات دول شرق آسيا لأنها كانت مدعومة بالتقدم الهائل في أنظمة التعليم، وجسّرت الفجوة بين العلم والإنتاج، وتسخير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتعزيز القيم المضافة في منتجات السلع والخدمات التي أخذت تتمتع بمقدرة تنافسية هائلة؛ وهو ما عجزت الأقطار العربية عن النجاح في تحقيقه.

(٢)

والسؤال: أين نحن من كل هذا؟

هل يمكن التسليم أو الاستسلام للظروف لتصنع هذا المستقبل العربي كما يمكن أن يكون؟ إننا بكل ثقة نؤمن بأنه لا بد أن يكون للفعل العربي ولل فكر العربي ولل علم العربي وللإنسان العربي دور فاعل في صياغة المستقبل العربي، ونؤمن بأن يكون للعرب دور في المساهمة في صنع مستقبل الحضارة الإنسانية.

وهذا يطرح المسألة بكل وضوح: ما الذي يمكن أن يفعله الفكر العربي في هذا المجال؟ وما هو دورنا في منتدى الفكر العربي؟ وما هي أدوار المنتديات المشابهة التي نتطلع إلى أن تنتظم جميعها في شبكة عربية متفاعلة تتقاسم الأدوار وتتكامل المهمات وتتبادل المعلومات على طريق تشكيل تيار فكري عربي متقدم؟

ما هي الاستراتيجية التي نتطلع في منتدى الفكر العربي إلى رسمها؛ ومن ثم تنفيذها بالتعاون مع القوى العربية التي تؤمن بالفكر العربي المبدع الخلاق البعيد عن القولية الجامدة والمواقف المسبقة؟ الفكر المتطلع إلى المستقبل بثقة رغم المصاعب، وبأمل رغم المشقة؟

ما هي خطة العمل التي سنضعها لمنتدانا حتى تتحول الأفكار إلى أعمال،
والرؤية النخبوية إلى وعي جماهيري، والحوار بين المفكرين والعلماء إلى حوار مع
السلطة وصانعي القرار؟

بمعنى آخر: كيف يمكن أن نجسر الفجوة بين العلم والفكر والعقل من جهة،
وبين صنع القرار من جهة ثانية، وبين المواطن ومنظماته المدنية وقواه السياسية
من جهة ثالثة؟ وما هي استراتيجياتنا؟

من حيث استراتيجية المنتدى للسنوات الخمس القادمة، فإنه يمكن التفكير
في أربعة محاور رئيسية على النحو الآتي؛ على أن تشكل هذه المحاور سيرورة
تتشابك مع سيرورات أخرى، إقليمية وعالمية:

الأول: مخاطبة مشكلات المواطن العربي في جوانبها الإنسانية المباشرة.

الثاني: البحث في القضايا الكبرى التي قد ترسم المستقبل العربي، سواء
كانت هذه القضايا طبيعية كالموارد، أو تكنولوجية، أو سياسية اقتصادية.

الثالث: البحث في المشكلات السياسية التي تتطلب قاعدة فكرية جديدة
أساساً للتعامل معها.

الرابع: التجسير الفكري مع الثقافات الأخرى.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية، فإن المنتدى يجب أن يطور برامج جديدة تتمثل
بشكل رئيسي في المحاور الأربعة الآتية:

- إنشاء حالة متواصلة من الحوار الفكري العربي والدولي ليشمل مختلف
الحلقات ذات الاهتمام.

- تنشيط حركة إعلامية رصينة حول مضمون الحوارات ونتائجها.

- نقل خلاصة الأفكار والبحوث والحوارات إلى مراكز صنع القرار.
- تعزيز حالة التشبيك Networking مع المؤسسات العربية والدولية المشابهة.
- إصدار تقرير سنوي حول «حالة الأمة من منظور فكري».

على محور الجوانب الإنسانية المباشرة للمواطن العربي، فإن قضايا الحريات والديمقراطية والأمن والتعليم والفقر والحركية واللجوء والهجرة يمكن أن تحظى بالعناية والتركيز.

وعلى محور القضايا الكبرى، فإن مشكلات المياه والبيئة والتصحر والطاقة والعلم والتكنولوجيا والتصنيع يتوقع أن تمثل الحلقات الرئيسية في هذه السلسلة.

وعلى محور المشكلات السياسية الكبرى تبرز قضايا الديمقراطية والأحزاب والسلطة والمؤسسية والقانون والحاكمية والتعايش والتنوع الديني والمذهبي والعرفي والثقافي في المقدمة.

وعلى محور التجسير الفكري، فإن حوار أتباع الأديان والثقافات وقضايا الهجرة والحقوق الدينية والإرهاب وصورة الآخر يمكن أن تكون مدخلاً صحيحاً في هذا الاتجاه.

الملحق (٣)

مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١- *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)

تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢- *America and the Middle East*

تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*

تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين، ١٩٨٤

٤- *Europe and the Security of the Middle East*

تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥- العرب والصين

مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦- المقاومة المدنية في النضال السياسي

مداولات ندوة اللاعننف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧- *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*

المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨- ديجول والعرب

مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩- العرب واليابان

مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠- *Arab-German Relations in the Nineties*

مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١- *Arab-Japanese Dialogue II*

مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

- Arab-Japanese Dialogue III - ١٢
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢
- Arab Immigrants and Muslims in Europe - ١٣
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣
- Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives - ١٤
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣
- ١٥- التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥
- Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995) - ١٦
- Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996) - ١٧
- ١٨- العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي
بحوث ومناقشات ندوة ، ١٩٩٦
- The Arab World and Turkey - ١٩
- ٢٠- دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧
- The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries - ٢١
- ٢٢- الكلفة البشرية للنزاعات
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨
- Human Cost of Conflict - ٢٣
- WTO Trading System: Review and Reform - ٢٤
- ٢٥- التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩
- ٢٦- آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢
- ٢٧- العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانياً : سلسلة الحوارات العربية

- ١- تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤
- ٢- تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥
- ٣- التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها
مداولات ندوة، ١٩٨٦
- ٤- العائدون من حقول النفط
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦
- ٥- الأمن الغذائي العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٦
- ٦- القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء
مداولات ندوة، ١٩٨٦
- ٧- إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦
- ٨- تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦
- ٩- التعلّم عن بُعد
مداولات ندوة «التعلّم عن بُعد والجامعة المفتوحة»، ١٩٨٦
- ١٠- الأرصدة والمديونية العربية للخارج
مداولات ندوة «السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية»، ١٩٨٧
- ١١- العنف والسياسة في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧
- ١٢- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم
- ١٣- الإنتلجنسيا العربية
مداولات ندوة، ١٩٨٨
- ١٤- الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
مداولات ندوة، ١٩٨٨
- ١٥- التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩

- ١٦- النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩
- ١٧- آفاق التعاون العربي في التسعينات
مداولات ندوة، ١٩٩١
- ١٨- نحو تأسيس نظام عربي جديد
مداولات ندوة، ١٩٩٢
- ١٩- التنمية البشرية في الوطن العربي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣
- ٢٠- اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣
- ٢١- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤
- ٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*
- ٢٣- الجامعات الخاصة في الدول العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥
- ٢٤- الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة
مداولات ندوة، ١٩٩٦
- ٢٥- مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعمولة
تأليف: د. علي أوامليل، ١٩٩٨
- ٢٦- التصور العربي للسلام
مداولات ندوة، ١٩٩٧
- ٢٧- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩
- ٢٨- النظام العربي ... إلى أين؟
مداولات ندوة، ٢٠٠٠
- ٢٩- أسواق النفط والمال ... إلى أين؟
مداولات ندوة، ١٩٩٩
- ٣٠- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية
مداولات ندوة، ١٩٩٩
- ٣١- تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

32- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

33- آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية

مداولات ندوة، ٢٠٠١

34- الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية

مداولات ندوة، ٢٠٠٢

35- الخطاب العربي: المضمون والأسلوب

مداولات ندوة، ٢٠٠٣

36- أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين

مداولات ندوة، ٢٠٠٣

37- الشباب العربي وتحديات المستقبل

مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

38- الوسطية بين التنظير والتطبيق

مداولات ندوة، ٢٠٠٥

39- الفكر العربي في عالم سريع التغير

مداولات ندوة، ٢٠٠٧

40- الشباب العربي في المهجر

مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

41- دولة السلطة وسلطة الدولة

مداولات ندوة، ٢٠٠٧

42- المرأة العربية: آفاق المستقبل

مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

43- المواطنة في الوطن العربي

مداولات ندوة، ٢٠٠٨

44- نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي

مداولات ندوة، ٢٠٠٨

45- القدس في الضمير

مداولات ندوة، ٢٠٠٩

46- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي

مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- قضايا المياه: عربياً وإقليمياً

مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- الشّباب وظاهرة العنف

مداولات مؤتمّر، ٢٠١٠

ثالثاً : سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام

تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- أطفال الشوارع

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعاً : سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المأزق العربي

تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨

٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩

٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية

تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩

٧- مصر والوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- العقل السياسي العربي

تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار

تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية

تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك

تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق

مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامساً : سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجية

١- السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي

تأليف: دة. أماني فتديل، ١٩٨٩

٢- السياسات التعليمية في المشرق العربي

تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- الأمية في الوطن العربي

تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- التعليم العالي في الوطن العربي

تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- سياسات التعليم في دول المغرب العربي

تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- سياسات التعليم في دول الخليج العربية

تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها

تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية

تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟

تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل (التقرير التلخيصي لمشروع

مستقبل التعليم في الوطن العربي)

تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادساً : سلسلة اللقاءات الشهرية

١- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)

٢- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)

٣- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)

٤- بين الألفية والوعولة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)

سابعاً : سلسلة دراسات المنتدى

١- العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج

تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- المجتمع المدنيّ وتحولات الديمقراطية في الوطن العربيّ

تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية

تأليف: أ.د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

ثامناً : سلسلة كراسات المنتدى

- ١- ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
- ٢- حقائق عن النفط
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥
- ٣- قضايا شبابية
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨
- ٤- التوثيق ما بين الموروث التاريخي والواقع المعاصر
د. سعد أبو دية، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦
- ٥- شذرات شبابية
أ.د. همام غصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨
- ٦- حول المواطنة في الوطن العربي
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
٧- القدس في الضمير
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩
- ٨- سبل النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي
أ.د. همام غصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩
- ٩- الميثاق الاجتماعي العربي
٢٠١٣

تاسعاً : سلسلة كتاب المنتدى

- ١- الوسطية: أبعاد في التراث والمعاصرة
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦
- ٢- الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية
تأليف: أ.د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦
- ٣- مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب
يوسف عبد الله محمود، ٢٠٠٧

٤- اللغة العربية والإعلام وكتاب النصّ

مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- إدوارد سعيد: المثقف الكونيّ

مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- الثقافة وأزمة الهوية العربية

أ.د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- الحداثة والحريّة

أ.د. الحبيب الجحاني، ٢٠١٠

٨- قضايا في الفكر والتفكير عند العرب

أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

عاشراً: إصدارات خاصة

١- في الفكر العربيّ النهضويّ

الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي

أبوعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- شبابيات، ٢٠٠٨

٤- استراتيجية عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)

٥- أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنمويّ

أ.د. جورج قُرم

٦- المؤتمرات الشبابية ٢٠٠٤ - ٢٠١٠: خلاصات وتقارير

٧- منجاة الأمة: رؤى لاستشراف المستقبل العربيّ (مقالات مختارة)

الحسن بن طلال

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

٨- الفكر العربيّ وسيرورة النهضة

الحسن بن طلال

نيسان/إبريل ٢٠١٣

٩- الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤

(الأعمال الكاملة للمؤرخ سليمان موسى، ١١)، ط٤، ٢٠١٣

حادي عشر: الكشافات / نشرة ومجلة المنتدى

١- الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة/منتدى

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada : Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١

إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*

إعداد: أمل محمد زاش

٧- الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢

إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*

إعداد: أمل محمد زاش

٩- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣

إعداد: أمل محمد زاش

١٠- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤

إعداد: أمل محمد زاش

١١- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥

إعداد: أمل محمد زاش

١٢- الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦

إعداد: أمل محمد زاش